حماية الغير الخارج عن الخصومة
Protecting third parties outside the dispute

د. محمد عبد القادر علي عبد القادر
استاذ القانون العام المساعد
كلية العلوم الإدارية والانسانية
جامعة المستقبل - المملكة العربية السعودية

Dr. Mohamed Abdal kader Ali Abdal kader
Assistant Professor of Public Law, Faculty of Administrative and Human
Sciences, Mustaqbal University, KSA

2024م – 1445هـ

حماية الغير الخارج عن الخصومة

د. محمد عبد القادر على عبد القادر

ملخص البحث

تناول البحث موضوع اعتراض الغير الخارج عن الخصومة، وتعتبر الخصومة الوسيلة القانونية لحماية الحق فمن خلالها يستطيع أي شخص أن يلجأ إلى القضاء من أجل استصدار حكم قضائي، غير أنه في بعض الحالات قد يتضرر شخص من الغير، ليس مدعياً أو مدعى عليه، ولا يمت للخصوم بصلة بالحكم الصادر، وبما أنه غير ممثل في الدعوى ولا طرفاً فيها فقد أجاز له القانون استعمال طريقة من طرق الطعن غير العادية وهي اعتراض الغير على حكم صدر بين الخصوم وأثر على حق هذا الغير. فالأصل أن كل شخص طبيعياً كان أو اعتبارياً لا يحتاج إلى الطعن في حكم صدر في دعوى يعد هو من الغير عنها؛ لعدم مساسه به على وفق مبدأ نسبية أثر الأحكام واقتصارها على أطرافها. إلا أن هناك من الأحكام قد تمس بحقوق الغير عن الدعوى وتضر به، وتكون حجة قاطعة أمامه وواجبة النفاذ عليه واقعيًا، ولم تعد قاعد الأثر النسبي للأحكام مجدبة للغير للاحتماء بها.

وكذلك القاضي لا يمكن أن يمتنع عن القضاء بين طرفين لمجرد أن المسألة تمس أو تهم شخصاً ثالثاً ولكن عليه أن يفصل في المسألة داخل حدود النزاع المطروح متجاهلاً تعقد المراكز القانونية وتشابكها، وهو ما يؤدي إلى أن بعض الأشخاص الذين يعتبرون أجانب عن النزاع قد يمسهم الحكم الصادر في هذه المسألة، وحماية لمصالح وحقوق هؤلاء اباح المشرع لهم التدخل أثناء سير الدعوى بل الأكثر من ذلك أعطي المشرع للخصوم وللمفوض وللقاضي - ولو من تلقاء انفسهم- أن يأمورا بإدخال من يرون إدخالهم لمصلحة العدالة أو إظهاراً للحقيقة مادة (118) مرافعات وهذه وسائل وقائية . فتحقيقاً للعدالة على أحسن وجه وحمايةً لحقوق الغير من آثار الاحتجاج بالحكم لا سيما أحكام الإلغاء - حجبتها مُطلقة - أضاف المشرع إلى هذه الوسائل الوقائية - التدخل والادخال - وسائل أخرى علاجية يستخدمها الغير لمنع الاحتجاج بالحكم في مواجهته إذ لم يكن قد أدخل أو تدخل في الخصومة لأي سبب من الأسباب وظل على صفته هذه حتى صدور الحكم في النزاع وتتمثل هذه الوسيلة في السماح للغير بالطعن في الحكم عن طريق طعن الخارج عن الخصومة، أو معارضة الخصم الثالث. ولكن المشرع المصري لم يأخذ بهذا النظام كما هو في القوانين الأخرى كالقانون الفرنسي والكويتي مثلاً ، بل سوى في صورته وعدل في أحكامه بحيث جعله قاصراً على طائفة معينة من الطاعنين وسمح به في حدود ضيقة المادة (450) من قانون المرافعات القديم ، ثم ألغى المشرع هذا الطريق من طرق الطعن دون حكمة ظاهرة وبعد أن كان ينص في القانون السابق على وسيلة طعن خاصة بالغير وهي اعتراض الخارج عن الخصومة ، جاء في قانون المرافعات الحالي وألغى هذه الوسيلة وجعل بعض حالاتها سبباً للتماس إعادة النظر في الحكم ومع الاختلاف بينهم. وللطعن باعتراض الغير أهمية بالغة، ففضلاً عن أنه يؤدي إلى حماية حقوق الغير عن الدعوى من أثر الحكم الصادر فيها. إنه يمنع صدور أحكام متناقضة؛ إذ أن الطعن به يؤدي في النهاية إلى وجود حكم واحد يجب تنفيذه بخصوص الحق المتنازع فيه.

المصطلحات الأساسية:

اعتراض الغير، حجية الاحكام، التماس إعادة النظر، التمثيل الاجرائي، وقف تنفيذ الأحكام.

Protecting third parties outside the dispute

Dr. Mohamed Abdal kader

Abstract:

The study dealt with the subject of the objection of third parties outside the dispute, and the dispute is considered the legal means of protecting the right. Through it, any person can resort to the judiciary in order to issue a judicial ruling, but in some cases a third party may be harmed, who is not a plaintiff or defendant, and does not belong to the opponents. In connection with the ruling issued, and since he is not represented in the case nor a party to it, the law allows him to use one of the unusual methods of appeal, which is the objection of others to a ruling issued between the opponents and affecting the right of this third party. The basic principle is that every person, whether natural or legal, does not need to appeal a ruling issued in a case in which he is considered a third party. Because it does not affect it, in accordance with the principle of relativity of the effect of the rulings and restricting them to their parties. However, there are rulings that may affect the rights of others in the case and harm them, and they are a conclusive proof before them and enforceable in reality, and the rule of relative effect of rulings is no longer useful for others to take refuge in them.

Likewise, the judge cannot refrain from adjudicating between two parties just because the issue affects or concerns a third person, but he must decide the issue within the boundaries of the dispute at hand, ignoring the complexity and intertwining of the legal positions, which leads to the fact that some people who are considered foreign to the conflict may be affected by the ruling issued. In this issue, and to protect the interests and rights of these people, the legislator permitted them to intervene during the course of the case. Rather, what is more than that, the legislator gave the litigants, the commissioner, and the judge - even on their own initiative - to order the entry of whomever they saw fit to be admitted in the interest of justice or to reveal the truth, Article (118) Pleadings, and these are preventive means. In order to achieve justice in the best possible way and to protect the rights of others from the effects of invoking the ruling, especially the annulment rulings - their validity is absolute - the legislator added to these preventive means - intervention and introduction - other remedial means used by others to prevent invoking the ruling against him if he had not introduced or interfered in the dispute for any reason. One of the reasons, and it remained in this capacity until the ruling in the dispute was issued. This means is to allow others to challenge the ruling by appealing to someone outside the dispute, or by opposing the third party. However, the Egyptian legislator did not adopt this system as it is in other laws, such as the French and Kuwaiti laws, for example. Rather, he changed its form and amended its provisions such that it was limited to a specific group of appellants and allowed it within narrow limits in Article (450) of the old Civil Procedure Code. Then the legislator abolished this. This method is one of the methods of appeal without apparent reason, and after the previous law stipulated a means of appeal specific to third parties, which is the objection of someone outside the dispute, the current Code of Procedures came in and abolished this method and made some of its cases a reason to seek reconsideration of the ruling despite the disagreement between them. Appealing the objection of others is of great importance, in addition to protecting the rights of others in the case from the effect of the ruling issued therein. It prevents contradictory judgments; Appealing it ultimately leads to a single ruling that must be implemented regarding the disputed right

Key words:

objection by third parties, validity of judgments, request for reconsideration, procedural representation, stay of execution of judgments.

مقدمة:

الأصل أن كل شخص طبيعياً كان أو اعتبارياً لا يحتاج إلى الطعن في حكم صدر في دعوى يعد هو من الغير عنها؛ لعدم مساسه به على وفق مبدأ نسبية أثر الأحكام واقتصارها على أطرافها. إلا أن هناك من الأحكام قد تمس بحقوق الغير عن الدعوى وتضر به، وتكون حجة قاطعة أمامه وواجبة النفاذ عليه واقعياً، ولم تعد قاعد الأثر النسبي للأحكام مجددة للغير للاحتماء بها¹.

وكذلك القاضي لا يمكن أن يمتنع عن القضاء بين طرفين لمجرد أن المسألة تمس أو تهتم شخصاً ثالثاً ولكن عليه أن يفصل في المسألة داخل حدود النزاع المطروح متجاهلاً تعقد المراكز القانونية وتشابكها، وهو ما يؤدي إلى أن بعض الأشخاص الذين يعتبرون أجنب عن النزاع قد يمسهم الحكم الصادر في هذه المسألة، وحماية لمصالح وحقوق هؤلاء اباح المشرع لهم التدخل أثناء سير الدعوى بل الأكثر من ذلك أعطي المشرع للخصوم وللمفوض وللقاضي - ولو من تلقاء انفسهم- أن يأمورا بإدخال من يرون إدخالهم لمصلحة العدالة أو إظهاراً للحقيقة مادة (118) مرافعات وهذه وسائل وقائية .

فتحقيقاً للعدالة على أحسن وجه وحمايةً لحقوق الغير من آثار الاحتجاج بالحكم لا سيما أحكام الإلغاء²⁻³ حجيتها مطلقاً - أضاف المشرع إلى هذه الوسائل الوقائية - التدخل والإدخال - وسائل أخرى علاجية Moyen reparqteurm يستخدمها الغير لمنع الاحتجاج بالحكم في مواجهته اذ لم يكن قد أدخل او تدخل في الخصومة لأي سبب من الأسباب وظل على صفته هذه حتي صدور الحكم في النزاع وتتمثل هذه الوسيلة في السماح للغير بالطعن في الحكم عن طريق طعن الخارج عن الخصومة La Tierce opposition ، أو معارضة الخصم الثالث.

¹ د. هادي حسين عبد على الكعبي، د. مروى عبدالجليل السويدي: الطعن بطريق اعتراض الغير، دراسة مقارنة ، بحث منشور بمجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد 1 ، السنة 5 ، ص 1 .

² انظر أ. د. السيد خليل هيكل: المرافعات الإدارية، مرجع سابق، ص 78.

³ فنظراً لطبيعة الأحكام في الدعاوى الإدارية، والتي يغلب عليها طابع المصلحة العامة؛ لذا فإن تلك الأحكام يغلب عليها طابع المصلحة العامة؛ لذا فإن تلك الأحكام لها حجية مطلقة - فيما يتعلق بإحكام الإلغاء - حيث تكون حجة على الكافة وليس حجة نسبية (انظر د. جورج شفيق ساري: حجبة الأحكام الصادرة من القضاء الإداري في دعاوى الجنسية {دراسة مقارنة} دار النهضة العربية، طبعة 1995م. د. حسني سعد عبد الواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية، 1984 م، ص 137، دون سنة نشر. المستشار صلاح عبدالحميد السيد: الحكم الإداري والحكم المدني، مقال منشور بمجلة مجلس الدولة، المكتب الفني، السنة الثامنة والتاسعة والعاشر، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، 1960م، ص235).

وقد رأيتُ أن إدخال نظام المعارضة في القانون المصري يجعله أهلاً للبحث والدراسة، لأنه نظام جديد على الفقه والقضاء المصري ولأن المشرع المصري لم يأخذ بهذا النظام كما هو في القوانين الأخرى كالقانون الكويتي والقانون الفرنسي مثلاً، بل سوى في صورته وعدل في أحكامه بحيث جعله قاصراً على طائفة معينة- كما سنرى ذلك تفصيلاً - من الطاعنين وسمح به في حدود ضيقة المادة (450) من قانون المرافعات القديم، ثم ألغى المشرع هذا الطريق من طرق الطعن دون حكمة ظاهرة وبعد أن كان ينص في القانون السابق على وسيلة طعن خاصة بالغير وهي اعتراض الخارج عن الخصومة، جاء في القانون الحالي وألغى هذه الوسيلة وجعل بعض حالاتها سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم ومع الاختلاف بينهم .

وللطعن باعتراض الغير أهمية بالغة، فضلاً عن أنه يؤدي إلى حماية حقوق الغير عن الدعوى من أثر الحكم الصادر فيها. إنه يمنع صدور أحكام متناقضة؛ إذ أن الطعن به يؤدي في النهاية إلى وجود حكم واحد يجب تنفيذه بخصوص الحق المتنازع فيه.

أهمية الموضوع والمشكلات التي يثيرها:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -ع- وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كبيراً .

أما بعد:

فإن الله -I- أنزل كتابه الكريم ، وأرسل رسله الكرام ، وكان من جملة ما أمرهم به الله سبحانه وتعالى أن يأمروا الناس بإقامة العدل وإحقاق الحق بينهم ، كما قال سبحانه وتعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ)

فهذا داوود -عليه السلام - يأمره المولى عز وجل بقوله (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) .

ولقد اهتمت الشريعة الإسلامية بتحقيق العدل. ونصرة المظلوم. والمساواة بين الناس. وهذا ما تميزت به هذه الشريعة الغراء، ولقد جاءت بإجراءات يسير فيها القاضي بين الخصوم لتحقيق العدل ورفع الظلم عن الناس، وإن من سمات هذه الإجراءات أنها محققة بطبيعتها للعدالة مهما كان موضوع الدعوى وفحواها، وذلك لتضمن هذه الإجراءات حقوق الدفاع وحياد القاضي.

ولقد كفلت الدساتير للأفراد حق اللجوء للقضاء بعد أن تدخلت الدولة لحل المنازعات التي تنشأ بينهم ممثلة بسلطتها القضائية، وذلك بعد أن حرمت عليهم اقتضاء حقوقهم بأيديهم بالقوة من بعضهم البعض.

فبعد أن حرمت الدولة على الفرد اقتضاء حقه بنفسه، كان واجباً عليها أن توفر له الجهة التي تمنح هذه الحماية والوسيلة التي يحصل بها عليها، فكان القضاء وكانت الدعوى القضائية. فيتعين على الشخص في المجتمعات الحديثة أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقه دون أن ينصّب نفسه قاضياً فيما يثور بشأنه وبين الغير من منازعات، إلا أن الدعوى تظل أهم وسائل حماية الحق لما تتميز به من العمومية ومن عنصر الالتجاء إلى القضاء، فضلاً عن أن المشرع قد أحاطها بكثير من الضمانات التي تجعلها أسلم سبل حماية الحق.

وإذا كان مبدأ المواجهة واحترام حق الدفاع يلعب دوراً وقائياً بتقريره ضرورة المواجهة بين الخصوم أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم، فإنه أيضاً يلعب دوراً علاجياً بالنسبة لغير الخصوم بعد صدور الحكم؛ حيث إنه يستوجب ضرورة حماية حقوق الخارج عن الخصومة من آثار الأحكام الصادرة في دعاوى لم يكن طرفاً فيها بنفسه ولا بمن يمثله ولم يعلن بها ولم يتدخل فيها، فمن الظلم أن تضار هذه الحقوق دون أن تُكفل لذويها سبل الدفاع عنها، فالقاضي لا يقضي بعلمه الشخصي وإنما يستقي حكمه من أدلة الإثبات التي يتقدم بها الخصوم فيقوم ببحثها وتفنيدها والموازنة بينها، ومن ثم فإن ما يقضي به يمكن أن يتغير إذا اتاحت للخارج عن الخصومة فرصة المشاركة فيها وتقديم أدلة الإثبات الخاصة به، لتضعها المحكمة نُصب أعينها عند إصدار الحكم في النزاع.

وتحقيقاً لمبدأ المواجهة وحمايةً لحقوق الخارج عن الخصومة من آثار الأحكام – لاسيما أحكام الإلغاء ذات الحجية المطلقة – كان من اللازم إيجاد وسيلة علاجية إلى جانب الوسائل الوقائية – الطلبات العارضة أو التدخل والادخال – يستخدمها الخارج عن الخصومة لدفع التمسك بالحكم في مواجهته، وهنا يثور التساؤل هل أهتم أو نظم المشرع المصري طريق طعن خاص بالخارج عن الخصومة يستخدمه لمنع الاحتجاج بالحكم في مواجهته إذا لم يكن الغير ممثلاً لا إصالة ولا وكالة فيها ولم يكن قد أدخل أو تدخل في الخصومة لأي سبب من الأسباب، وظل على صفته هذه حتى صدور الحكم في النزاع؟

في الواقع نظم قانون المرافعات المصري الملغى رقم 77 الصادر في 1949 م طعن الخارج عن الخصومة كطريق من طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العادية، حيث كانت تنص المادة (450) من قانون المرافعات الملغى على أنه " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله

أو توأطئه أو إهماله الجسيم " وكذلك يجوز للدائنين أو المدنين المتضامنين وللدائنين والمدنين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدني آخر منهم".

وعند صدور قانون المرافعات الحالي رقم 13 لسنة 1968م كنا نأمل من المشرع وهو بصدد وضع قواعد ونصوص قانون المرافعات الحالي أن يأخذ بالمبدأ الذي كان يقرره قانون المرافعات الفرنسي القديم في المادة (474)، وذلك حماية للخارج عن الخصومة وتجنبيه آثار الحكم التي تضر به والتي تصدر في غيابه، إلا أن المشرع المصري قد عدل عنه بصورة نهائية وأدرج بعض حالات طعن الخارج عن الخصومة ضمن حالات الطعن بالتماس إعادة النظر، وهو ما تضمنته الفقرة السابعة والثامنة من المادة (241) من قانون المرافعات.

حيث نصت الفقرة السابعة على جواز الطعن بالتماس " إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية. بينما تنص الفقرة الثامنة على أنه يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر " لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثله أو توأطئه أو إهماله الجسيم.

مما تقدم يتضح أن القانون المصري الحالي حينما أجاز للخارج الطعن في الأحكام لم يجعل ذلك بطريق خاص به ، بل بطريق التماس إعادة النظر، ومما لا شك فيه أنه لا يمكن بحال من الأحوال التسوية بينه وبين الطعن بالتماس إعادة النظر، ومن صراحة نص المادة (241) مرافعات يتضح أن الطعن بالتماس إعادة النظر لا يكون إلاً ممن كان خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم ، أما طعن الخارج عن الخصومة لا يكون إلاً من شخص لم يكن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم، لا بشخصه، ولا بممثّل إجرائي ، ومن ثم فإنه لا يمكن المساواة بين طعن الخارج وبين الطعن بطريق التماس إعادة النظر.

كما أن طعن الخارج عن الخصومة يختلف عن التماس إعادة النظر في أن كل الأحكام تكون محلاً لطعن الخارج عن الخصومة، أما الالتماس فلا ينصب إلا على الأحكام النهائية فقط (مادة 585 مرافعات فرنسي)، (ماده 241 مرافعات مصري).

أما بالنسبة للقوانين الخاصة بمجلس الدولة المصري فإنها بدورها خلت من النص الصريح والمباشر على طعن الخارج عن الخصومة. وقد تعاقب على وجود مجلس الدولة المصري منذ إنشائه خمسة قوانين؛ أولها القانون رقم 112 لسنة 1946 م وآخرها القانون الحالي رقم 48 لسنة 1972 م، ولم تنص هذه القوانين على طريق طعن الخارج عن الخصومة. وتتمثل أهمية بحث طريق طعن الخارج عن الخصومة أيضاً في أنه سيبرز واحدة من أهم ضمانات الأفراد في مواجهة سلطة القضاء بإلغاء الأحكام القضائية بأثر رجعي إلى لحظة صدوره.

أسباب اختيار الموضوع :

1. كفالة حق الانتجاع للقضاء، ومبدأ المواجهة، واحترام حق الدفاع وسيلة إجرائية هامة لضمان تحقيق عدالة المحاكمة، وعدم إعماله في جميع مراحل الدعوى من إجراءات رفعها حتى مواجهة إجراءات التنفيذ يؤدي لهدر حق الدفاع وبالتالي وقوع الضرر على أحد أطراف الدعوى أو عليهم جميعاً أو حتى غير أطراف الدعوى (الغير الخارج عن الخصومة) وعلى نظام العدالة المعمول به.

2. الحياة العملية تفرز العديد من الإشكاليات في مجال طعن الخارج عن الخصومة يحاول الباحث تقديم حلول لها في ظل ما لهذا الطريق من طرق الطعن من أهمية كبيرة؛ إذ لا يستغني عنها في العمل القضائي

3. إيجاد وسيلة طعن للغير الخارج عن الخصومة الغير ممثل في الدعوى لا أصالة ولا وكالة، وتوفير نوع من الاستقرار للأحكام وإنهاء النزاع فيها على الرغم من صيرورتها نهائية بما يفيد الحيلولة من إعادة الكرة مرة أخرى ورفع دعوى مبتدأه أمام القضاء، فيكفي الاعتراض من الغير الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر ضده متي كان له مصلحة ولو لم يكن طرفاً في الخصومة وذلك يؤدي إلى الاقتصاد في إجراءات التقاضي وتيسيرها وعدم تعارض الأحكام. ورغم أن قانون المرافعات الملغي رقم (77) الصادر في 1949 م كان ينظم طعن الخارج عن الخصومة كطريق من طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العادية ، حيث كانت تنص المادة (450) من قانون المرافعات الملغي على أنه " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو توأطئه أو إهماله الجسيم " وكذلك يجوز للدائن أو المدينين المتضامنين وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم ، إلا أن المشرع المصري عدل عن طريق طعن الخارج عن الخصومة بصورة نهائية وأدرج بعض حالاته ضمن حالات الطعن بالتماس إعادة النظر مادة (241) مرافعات مع الاختلاف بينهم ، حيث إن التماس إعادة النظر طريق طعن مقرر للخصوم وليس للغير الخارج عن الخصومة ، ورفض محكمة القضاء الإداري الطعن في الأحكام الصادرة بالغير بطريق التماس إعادة النظر على أساس أن هذا الطريق مقرر للخصوم لا للغير الخارج عن الخصومة .

4. خلو قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بداية من القانون رقم (112) لسنة (1946م) وحتى القانون رقم (47) لسنة (1972 م) القانون الحالي لمجلس الدولة ، من تنظيم طعن الخارج عن الخصومة رغم الحاجة الماسة لحماية الغير من آثار الأحكام الإدارية الصادرة لاسيما أحكام الإلغاء

لأن لها حجية مطلقة تسري على الكافة الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وعلى غيرهم .

5. طعن الخارج عن الخصومة يعتبر طريق لتصحيح الحكم القضائي، ولكن فيه قدر كبير من المساس بالأمر المقضي به، لا سيما أحكام القضاء العيني كأحكام الإلغاء التي تتمتع بحجية مطلقة، في مواجهة الكافة، من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها حكم الإلغاء، ومن لم يكن طرفاً فيها، وهنا يثور التساؤل، كيف يمكن تفسير أن الخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفاً أو ممثلاً فيها أن يطرح على القضاء مناقشة الحكم الصادر فيها، وبصفه خاصة إذا كان صادراً بالإلغاء؟ في الواقع انه إذا كان طعن الخارج عن الخصومة يتعارض مع مبدأ حجية الشيء المقضي به إلا أن ما يحققه من مصلحة كبيرة للمعتز بالخارج عن الخصومة يسمى على مبدأ حجية الأمر المقضي به.

أهداف الدراسة:

- 1- الإلمام بكافة الجوانب النظرية والإجرائية للطعن بطريق اعتراض الغير على الأحكام القضائية .
- 2- بيان مدى جواز الطعن بطريق اعتراض الغير على أحكام المحاكم بدرجاتها المختلفة.
- 3- إثراء المكتبة القانونية ببحث متخصص في مجال الطعن في الأحكام القضائية.
- 4- نشر الوعي القانوني حول طبيعة اعتراض الغير الخارج عن الخصومة كطريق من طرق الطعن غير العادية، ومدى إمكانية الاستفادة منه لحماية المركز القانوني للغير المتضرر من الحكم.

منهج الدراسة

سيتبع في ثنايا البحث المنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي لأحكام القضاء لما لهما من أهمية كبيرة في الكشف عن التطبيق العملي السليم لأحكام القانون، والمقارنة مع قانون المرافعات المدنية الفرنسي وقانون القضاء الإداري بقدر الإمكان، محاولين أن نضع لبنة بناء قانونيه جديدة في صرح مكتبة الدراسات القانونية.

ولمعالجة طريق طعن الخارج عن الخصومة نقترح تقسيم هذا البحث إلى فصلين، ويكون الفصل الأول على النحو الآتي:

الفصل الأول: ماهية طعن الخارج عن الخصومة وموقف المشرع منه.

المبحث الأول: ماهية طعن الخارج عن الخصومة

المبحث الثاني: موقف المشرع من طعن الخارج عن الخصومة

المبحث الأول

ماهية طعن الخارج عن الخصومة

عرف بعض الفقه المصري¹ اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها بأنه حق منحه القانون لطائفة معينة من الأشخاص ممن قدر أن الحكم الصادر في الخصومة قد يضرهم، ليتمكنوا عن طريقه من دفع هذا الضرر الذي قد يصيبهم فعلاً من صدور حكم لا حجية له عليهم ولا يمتد أثره إليهم قانوناً. فيقصد بطعن الخارج عن الخصومة أن يصدر حكم من مجلس الدولة أو من المحاكم العادية فيلحق أضراراً بأشخاص لم يعلنوا أو يمثلوا في الدعوى بغيرهم، أو لم يتدخلوا فيها اختياراً، فيكون لهم أن يطعنوا فيه بعد صدوره ليجنبوا أنفسهم آثاره الضارة²

وقد عرفه بعض الفقه³ الفرنسي بأنه طريق لتعديل الحكم متاح للغير – لأشخاص القانون العام أو الخاص – أو اللذين لم يتدخلوا في الدعوى من تلقاء أنفسهم ، ولم يتم تمثيلهم في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون عليه ، مع الأخذ في الاعتبار أن الحكم القضائي الصادر قد أضر بهم.

فاعترض الخارج عن الخصومة هو من قبيل التدخل في الخصومة وأن كان لا يقع إلا بعد صدور الحكم فيه. إذ الحكمة من مشروعيتها واحدة، فالمصلحة التي يمكن أن تدعو المتدخل للولوج في الخصومة هي محاولته دفع ما عساه يصيبه من ضرر من صدور الحكم فيها⁴

والمصلحة التي يقوم عليها تجويز اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها بعد صدوره هي دفع ضرر قد يصيبه فعلاً بعد صدور الحكم أو تنفيذه على الرغم من انعدام حجيته في حقه. وإذا أردنا من جانبنا تعريف اعتراض الغير تعريفاً دقيقاً، فيمكننا أن نعرفه بأنه، طريق طعن

¹ أ. محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي: قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن، الجزء الثاني، دون سنة نشر، ص1015.

² د. سليمان محمد الطماوي: الوجيز في القضاء الإداري، دار الفكر العربي، 1970م، ص 864.

³ Gabolde (Ch.): Traité pratique de la procédure administrative contentieuse P. 554 et 555. . chainair

⁴ د. محمود مizar حسن : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة ، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2008 م، ص 147 وما بعدها . وللمزيد حول هذا الطريق يراجع : د. صلاح أحمد عبدالصادق : نظرية الخصم العارض، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 93 وما بعدها. م. توفيق محمد الرويني : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، مقال منشور بمجلة هيئة قضايا دولة، السنة الرابعة، يناير ومارس 1960م، ص 47 وما بعدها. د. عبدالحفيظ على الشيمي : طعن الخارج عن الخصومة أمام القضاء الإداري ، دراسة تطبيقية للطعن في الأحكام الصادرة بإلغاء القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة الفرنسي والمصري ، دار النهضة العربية 2004 م، ص 17 وما بعدها. ومن الفقه الفرنسي:

- Debbasch (Ch.). Ricci (J.-ci.): Contentieux administrative, Dalloz, Edition 2001, p. 689 Pacteau (B.): Contentieux administratif. , P.U.F , Edition 2002, p. 431
- Guyomar (M.). et seiller (B.): Contentieux administratif , Dalloz, Edition 2012, p.204
- Auby (J.M.) et Drago (R.) : Contentieux administratif. éd 1984, p. 633.=

غير عادي يقرره القانون حصراً لكل شخص يعد من الغير عن الدعوى أضر بحقوقه، ولا يكون له من سبيل لتعديل هذا الحكم أو الغاؤه إلا بسلوك اعتراض الغير. أمام المحكمة التي أصدرته، في حدود ما يمس مصلحته.

المبحث الثاني

موقف المشرع من طعن الخارج عن الخصومة

ونعرض لموقف المشرع المصري من طعن الخارج عن الخصومة في كل من قوانين المرافعات المدنية والتجارية، وقوانين مجلس الدولة المتعاقبة والقضاء الإداري في مطلبين على النحو الآتي¹.

المطلب الأول: الوضع في قانون المرافعات.

المطلب الثاني: الوضع في قانون مجلس الدولة.

وسيتم الشرح في الصفحات التالية

المطلب الأول: الوضع في قانون المرافعات

لم يكن موقف المشرع من طعن الخارج عن الخصومة واحداً في ظل قوانين المرافعات بل اختلف موقفه من ذلك الطعن في القانون السابق عنه في القانون الحالي ونعرض لذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: موقف المشرع المصري من طعن الخارج عن الخصومة في قوانين المرافعات الملغاة.

لم يكن قانون المرافعات الأهلي يعرف هذا الطريق، فقد نظم من طرق الطعن غير العادية التماس إعادة النظر والطعن بالنقض فقط ولم يكن من بينها طعن الخارج عن الخصومة، ويبدو أن المشرع في ظل هذا القانون رأي أن هذا الطعن لا طائل من ورائه، وأن القواعد العامة تغني عنه، لأنه إذا ما استصدر شخص حكماً ضد آخر وأراد تنفيذه بطريقة تضر بشخص خارج عن الخصومة كان لهذا الأخير أن يتمسك بقاعدة نسبية الأحكام لإيقاف التنفيذ²⁻³

¹ راجع بشأن موقف المشرع من معارضة الغير: د. حسني سعد عبد الواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سابق، ص 141. د. صلاح أحمد عبد الصادق: نظرية الخصم العارض في قانون المرافعات، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 93 وما بعدها. د. توفيق محمد الرويني: اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها، مجلة هيئة قضايا الدولة العدد 1 السنة 4 يناير ومارس، ص 63 وما بعدها.

² د. عبد الفتاح السيد: الوجيز في المرافعات المدنية، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة القاهرة 1924 م، ص 729، بند 832. د. محمود ميزار حسن خليفه: طعن الخارج عن الخصومة مرجع سابق، ص 414.

ويلاحظ أنه بالرغم من عدم تنظيم المشرع لطعن الخارج عن الخصومة وعدم النص عليه في قانون المرافعات الأهلي إلا أن المحاكم فصلت حينئذ في الدعاوى التي تهدف إلى عدم تنفيذ حكم على شخص لم يكن طرفاً في الخصومة المقضى فيها.¹

أما قانون المرافعات المختلط فقد نظم هذا الطعن في المواد (417 - 423) واستمد أحكامه من المواد (474 - 479) من قانون المرافعات الفرنسي .

قانون المرافعات السابق رقم (77) لسنة 1949م:

نظم قانون المرافعات الملغي رقم (77 لسنة 1949 م) طعن الخارج عن الخصومة كطريق من طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العادية، حيث كانت تنص المادة (450) من قانون المرافعات الملغي على أنه " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو توأطئه أو إهماله الجسيم، وكذلك يجوز للدائنين أو المدينين المتضامنين وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم " ².

سمح القضاء العادي في ظل هذا القانون بطعن الخارج عن الخصومة، حيث قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه " وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض أيضاً بأنه " تشترط الفقرة الأولى من المادة 450 من قانون المرافعات لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ألا يكون قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعترض عليه. فمتى كان الثابت من الحكمين الابتدائي والاستئنافي في دعوى إشهار الإفلاس واللذين كانا تحت نظر محكمة الموضوع أن المعترض " المطعون عليه " قد اختصم في تلك الدعوى وأنه حضر أمام المحكمة الابتدائية وأبدى دفاعه في الدعوى وقدم المستندات المؤيدة لهذا الدفاع ، ولما حكم بإشهار الإفلاس رفع المطعون عليه ووالده كل بصفته الشخصية استئنافاً عن هذا الحكم ولما حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن هو ووالده في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقضى برفض هذا الطعن

³ لم تكن معارضة الخصم الثالث معروفه في القانون الروماني ولم تكن مجديه إذ كان يجيز للغير الذي لم يكن خصماً في الدعوى أن يطعن في الحكم الصادر فيها بالاستئناف، كما يجوز له الطعن في هذا الحكم إذا بني=طعنه على الغش بطريق الدعوى البوليصية، توفيق الرويني: اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها، مجلة إدارة قضايا الدولة أو الحكومة قديماً العدد الأول والثاني السنة الرابعة، يناير ومارس 1960م، المرجع السابق، ص 49.

¹ الوابلي 1914/4/25 م، المجموعة الرسمية، سنة 16، ص 53، مشار إليه د. توفيق محمود الرويني: اعتراض الخارج عن الخصومة، مرجع سابق، ص47.

² د. محمود مزار حسن: طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 415.

، فان اعتراض المطعون عليه على حكم الإفلاس بحجة وقوع إهمال جسيم من أخيه ووالده في تمثيله في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم لا يكون مقبولاً متى كان هو طرفاً في تلك الدعوى وماتلاً فيها بشخصه.¹

الفرع الثاني: موقف قانون المرافعات الحالي رقم 13 لسنة 1968م من طعن الخارج عنه الخصومة

كنا نأمل من المشرع – وهو بصدد وضع قواعد ونصوص قانون المرافعات الحالي- أن يأخذ بالمبدأ الذي كان يقرره قانون المرافعات الفرنسي القديم في المادة (474)²، وذلك حماية للخارج عن الخصومة وتجنبيه آثار الحكم التي تضر به والتي تصدر في غيابه إلا أن المشرع المصري قد عدل

¹ محكمة النقض: الطعن رقم 23 لسنة 29 قضائية، جلسة 1963/12/26م، مكتب فني 14، صفحة رقم 1202. ، وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض أيضاً بأنه " وإن كان يشترط لقبول اعتراض الخارج من الخصومة ثبوت الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يمثل المعارض، وتوافر علاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر في الدعوى، إلا أن ظواهر الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم لا تقع تحت حصر وتستقل بتقديرها محكمة الموضوع. ولما كان المستفاد من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة وقوع إهمال جسيم من جانب مورثة المطعون ضدهم ، وذلك إذ استبان أن هذه المورثة قد أسلمت قيادها لابنها الطاعن الذي كانت تعيش في كنفه بحيث كانت تستجيب للتوقيع على كل ورقة يقدمها لها ووكلتها عنها في القيام بكل ما يتعلق بشؤونها و كانت طاعنة في السن لا تحسن تقدير أمورها ولا إدارة أموالها ، وانتهت المحكمة إلى أن مظاهر الإهمال الجسيم هذه هي التي أدت إلى صدور أمر الأداء موضوع اعتراض الخارج عن الخصومة المقام من المطعون ضدهم - بدين صوري لصالح زوجة الطاعن ضد مورثة المطعون ضدهم و أن هذه المظاهر بالإضافة إلى عدم طعن هذه المورثة في الأمر سالف الذكر حتى أصبح نهائياً ، هي مما يتوافر به شرط الإهمال الجسيم الذي تتطلبه المادة 450 من قانون المرافعات " السابق " لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة لما كان ذلك وكان فيما أوردته محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه ما يكفي لحمل قضائها ويتضمن الرد الكافي على أسباب الحكم الابتدائي وعلى دفاع الخصوم في هذا الشأن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون و القصور في التسيب يكون في غير محله.. الطعن رقم 0172 لسنة 23 قضائية، بتاريخ 1957/5/23م ، مكتب فني 8 ، صفحة رقم 520.

وقضت بأن "عبارة المادة 450 مرافعات صريحة في أن اعتراض الخارج عن الخصومة ممن يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه بالطريقة التي رسمها القانون في المواد 450 - 456 مرافعات هو أمر جوازي فلمن يكون الحكم حجة عليه أن يتبع تلك الطريقة أو أن يعدل عنها إلى أية طريقة أخرى أباحها القانون. الطعن رقم 213 لسنة 23 قضائية،، جلسة 12-12-1957 م ، مكتب فني 8 ، صفحة رقم 898 .

² المادة رقم 474 مرافعات فرنسي قديم تنص على أنه : ".... يستطيع كل شخص أضر الحكم بحقوقه ، ولم يكن هو أو من يمثله قد تم استدعاؤه عند إصداره ، أن يقدم اعتراضاً ، ويرى الفقه الفرنسي أن المشرع قد نظم بهذا النص حالتين لطعن الخارج عن الخصومة الأولى : وهي حالة الغش بالأحكام التي تصدر في مواجهة المدين تكون حجة على دائنيه العاديين وكذلك على ورثته ، ومناطق ذلك أن يكون تصرف المدين غير مشوب بالغش ، فإذا داخل تصرفه غش ، كان للدائن وكذلك الورثة أن يعتبروا تصرفه غير سار في مواجهتهم inopposable ويكون لهم حق الطعن في الحكم بطريق طعن الخارج عن الخصومة. والثانية حالة الشخص غير الممثل في الدعوى سواء بنفسه أو بمن ينوب عنه وأصابه ضرر من الحكم ، ففي هذه الحالة يجوز لهذا الشخص الطعن في الحكم بطعن الخارج عن الخصومة بهدف عدم سريان الحكم بالنسبة له inopposabilite " . فالقانون الفرنسي القديم كان يضع المبدأ العام تاركاً حرية كبيرة للقضاء الفرنسي في تحديد شروط وضوابط قبول طعن الخارج عن الخصومة، وهو ما سمح للقاضي الإداري الفرنسي سلطة تقديرية كبيرة لمواجهة الصعوبات التي ارتبطت بطعن الخارج عن الخصومة في المنازعات الإدارية.د. عبدالحفيظ علي الشيمي: مرجع سابق، ص 154 وانظر:

- Morél (R) :Traité élémentaire de procédure civile 2e éd s /1949 ، p ، 523 et s -
Glasson ، moré et tissier : trité théorique et pratique d'organization judiciaire de
compétence et de procédure civile ، 3 ed ، 1929 ، p 535-565.

عنه بصورة نهائية وأدرج بعض حالات طعن الخارج عن الخصومة¹ ضمن حالات الطعن بالتماس إعادة النظر، وهو ما تضمنته الفقرة السابعة والثامنة من المادة 241 من قانون المرافعات.

حيث نصت الفقرة السابعة على جواز الطعن بالتماس " إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية ".

بينما تنص الفقرة الثامنة على أنه يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر " لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم.

وذهب بعض الفقه إلى أن المشرع لم يبلغ نظام اعتراض الخارج عن الخصومة وكل ما فعله أنه أطلق اسماً على غير مسمي فأطلق الالتماس على اعتراض الغير خاصة وأن هذه الحالة التي قررها في المادة (8/241) مرافعات هي نفسها التي كانت مقررة في المادة (450) من القانون الملغي. ويترتب على وروده ضمن نص المادة (241) مرافعات أن يخضع لأحكام الالتماس من حيث الشكل الإجرائي ومن حيث الأحكام التي تقبل الاعتراض وتلك مخالفة واضحة لطبيعة الاعتراض وتؤدي إلى الانتقاص منه وتقويضه على نحو يخل بالفائدة منه.²

أما عن موقف القضاء العادي من طعن الخارج عن الخصومة فقد قضت محكمة النقض بأنه " .... إذا كانت المادة(450) من قانون المرافعات السابق تنص في فقرتها الأولى على أنه " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم " مما مفاده أن القانون أجاز لمن يمتد إليه أثر الحكم الصادر في الدعوى ويعتبر حجة عليه مع أنه لم يكن ماثلاً فيها بشخصه أن يعترض عليه بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، ذلك أن جواز الاعتراض على الحكم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجيته ، فكلما كان هذا الحكم حجة على شخص لم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه يكون له الحق في سلوك هذا الطريق وكانت حجية الأحكام تتعدى الخصوم إلى خلفهم ، فيكون الحكم الصادر على الخصم حجة على خلفه ومنهم ورثته، و كان الورثة يخلفون مورثهم في صافي حقوقه ويتقيدون بالأحكام الصادرة ضده كما يفيدون من الأحكام الصادرة له ، فإن المورث يعتبر بذلك ممثلاً لورثته في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه ، إلا أنه إذا أثبت الوارث غش مورثه أو تواطؤه أو إهماله

¹ د. بشندي عبدالعظيم أحمد : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 499. د. عبدالحفيظ على الشيمي : مرجع سابق ، ص 155، د.صلاح أحمد عبدالصاقد : نظرية الخصم العارض ، مرجع سابق، ص 94 بند 57. فتحي والي : قانون القضاء المدني اللبناني ، أصول المحاكمات المدنية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ص 990.

² د. بشندي عبد العظيم أحمد: حماية الغير في قانون المرافعات، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 503 – 507.

الجسيم ، كان له أن يعترض على الحكم الذي صدر ضد المورث بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة طالبا اعتباره من الغير بالنسبة إلى ذلك الحكم والتقرير بأنه ليس حجة عليه متى كانت له مصلحة قانونية و يكفي لذلك أن تكون صفته كوارث متحققة وقت إقامة الاعتراض¹

المطلب الثاني: الوضع في قانون مجلس الدولة

تعاقب على وجود مجلس الدولة المصري منذ إنشائه خمسة قوانين، كان أولهما القانون رقم (112) لسنة 1946 م " مرحلة القضاء المزدوج " ويليه القانون رقم (55) لسنة 1959م وأخيرا القانون الحالي رقم (47) لسنة 1972 م وبالنظر إلى هذه القوانين نجد أنها خلت جميعاً من النص صراحةً على طعن الخارج عن الخصومة ، كما أنها لم تتضمن أي نص يمنع هذا الطريق من طرق الطعن في ذلك الوقت باستثناء القانونين الأول والثاني كانا يمنعا هذا الطريق من طرق الطعن.² كانت المادة رقم 8 من القانون رقم (112) لسنة 1946م والتي كانت تقابل المادة التاسعة من القانون رقم (9) لسنة 1949 م تنص على أنه " لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وتجري في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به، وعلى أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة".

ومن جانبنا نرى أنه في ظل هذه المادة لا يجوز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس النظر وهو ما لا يترك للقاضي الإداري أي حرية أو اجتهاد بصدد طعن الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها والالتزام بحرفية النص الذي لا يجيز مثل هذا الطريق من طرق الطعن.

ولكن المشرع لم يستمر في استخدام صيغة المنع بصدد الطعن في أحكام المحاكم الإدارية كما هو الشأن بالمادتين السابقتين رقم (112 لسنة 46 م) والمادة رقم (9 لسنة 1994 م) وإنما استخدم صيغه الجواز بدلاً من تعبير لا يجوز حيث جاء نص المادة (16) من قانون مجلس الدولة رقم (165 لسنة 1995م) .... يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قوانين المرافعات المدنية والتجارية³

¹ محكمة النقض: الطعن رقم 359 لسنة 38 ق، بتاريخ 1974/3/26م ، مكتب فني 25 ، صفحة رقم 548.
² د. حسن سعد عبد الواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية ، مرجع سابق ، ص 141 . د. محمود ميزار حسن خليفه : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة ، مرجع سابق ، ص 422 . د. عبدالحفيظ على الشيمي : طعن الخارج على الخصومة، مرجع سابق ، ص 157.
³ وقد أخذ القانون رقم 55 لسنة 1959م في المادة رقم 19 منه بذات النص.

كما نصت المادة 105 من ذات القانون على أنه " لرئيس هيئة مفوضي الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن إن رأي الرئيس المذكور وجهاً لذلك أن يطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية . وكذلك القانون الحالي لمجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم (47) لسنة 1972م في المادة (51) منه والتي جري نصها على أنه " يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قوانين المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية.

وقد استنتج¹ البعض من تعديل النص من عبارة " لا يقبل إلا بطريق التماس إعادة النظر ..... " إلى عبارة يجوز الطعن بطريق التماس إعادة النظر ...." أن هذا التعديل قد أعطي وترك مساحة كبيرة من الحرية لمجلس الدولة المصري دون أن يصل إلى حد القطع بوجود معارضة الشخص الثالث كطريق من طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة. وإنما فقط جواز بحث مسألة وجوده أو عدم وجوده. حيث لا يوجد نص يمنع طرقاً معينة من طرق الطعن.

ونحن نرى أن عدم تضمين قوانين مجلس الدولة المصري المتعاقبة لاسيما ابتداءً من القانون الثالث، (165) لسنة 1955م والرابع رقم (55) لسنة 1959م وحتى القانون الحالي (47) لسنة 1972م نص صريحاً يمنع هذا الطريق من طرق الطعن في أحكام المحاكم الإدارية، أو يحد من الطعن في طريق معين كما كان يحدد القانون الأول (112) لسنة 1946م والثاني (9) لسنة 1949م لمجلس الدولة سواء الصادرة في دعوى القضاء الكامل أو دعوى تجاوز السلطة، فإن ذلك يدل على أنه من الممكن قبول هذا الطعن مع أعمال القواعد والضوابط التي أخذ بها مجلس الدولة الفرنسي.

ومن جانبنا ندعو المشرع المصري إلى تبني قانون إجراءات إدارية خاصة بمجلس الدولة وأن يُضمنه نصاً خاصاً بقبول اعتراض الغير الخارج عن الخصومة ليجنب الغير ممن لم يمثل لا أصالة ولا وكالة وله مصلحة إنكار العدالة بإلزامه بتنفيذ حكم لم يعلم به ولم يمثل في الدعوى التي انتهت إليه ولم يبدي ما عنده من دفوع وأدلة، ويمثل هذا الحكم ولا شك اعتداء على حقوقه المكتسبة ما يشكل خطراً على استقرار المعاملات والأوضاع القانونية. خاصة وأن حكم الإلغاء يعتبر حجة على الكافة، ولا تقتصر على أطراف الخصومة وإتاحة الفرصة للغير للاعتراض يعني إعادة فتح ملف الدعوى من جديد بسبب ظهور مصلحة وحقوق للغير تضررت بسبب عدم إمام القاضي بكل حيثيات الدعوى المعروضة عليه وعدم استعراضه لكل الأدلة والوقائع ما يسبب عدواناً على مبدأ المشروعية ذاته في احترام المبادئ العامة للقانون ومنها احترام الحقوق المكتسبة.

¹ د. مصطفى أبو زيد فهمي: طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثالث والرابع سنة 1955-1956 م، ص 151.

الفصل الثاني

شروط طعن الخارج عن الخصومة وآثاره

لا سبيل لقبول طعن الخارج عن الخصومة بطريق المحكمة التي تنتظره إلا إذا تم استيفاء عدد من الشروط ، فقد حدد قانون المرافعات المصري مادة (450) ملغي والمادة (583 حتي 592) من قانون المرافعات الفرنسي والمادة (5،4،3،2،1/832) من قانون القضاء الفرنسي عدة شروط يجب توافرها لثبوت الحق في اعتراض الغير على الحكم سواء فيما يتعلق بالأشخاص الذين يجوز لهم الاعتراض " المعترض " بأن يكون الطاعن من الغير، أو بالأحكام التي يجوز الطعن عليها بهذا الطريق أو ما يتعلق منها بالناحية الشكلية أو الإجرائية وبالمدة التي يرفع الاعتراض خلالها وبالمحكمة المختصة به ، هذا إلى جانب الشروط العامة والصفة والمصلحة وعدم الرضا بالحكم وعدم العلم به، وذلك لأن قبوله للحكم يسقط حقه في الاعتراض عليه ، كما أن قبول المحكوم عليه للحكم يسقط حقه في الطعن فيه ، والقبول الذي يمنع من الاعتراض يكون صريحاً كما يكون ضمناً¹.

وعلى ذلك فإننا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: شروط قبول طعن الخارج عن الخصومة.

المبحث الثاني: النظام الإجرائي لطعن الخارج عن الخصومة وآثاره.

المبحث الأول

شروط قبول طعن الخارج عن الخصومة

وسنعرض هنا لشروط قبول طعن الخارج عن الخصومة من حيث الخارج عن الخصومة الذي يجوز أو يثبت له الحق في طعن الخارج عن الخصومة، ومن حيث وجوب وجود حق أضرار من الحكم المطعون فيه، ومن حيث الأحكام التي تقبل الطعن فيها بطريق طعن الخارج عن الخصومة، ومن

¹ د. بشندي عبدالعظيم أحمد: حماية الغير في قانون المرافعات، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 431 وما بعدها. د. محمود مizar حسن : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 33 . د. توفيق محمد الرويني : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، مقال منشور له بمجلة هيئة قضايا الدولة ، العدد الأول ، السنة الرابعة ، يناير مارس ، ص 47 وما بعدها . د. سليمان محمد الطماوي: الوجيز في القضاء الإداري، طبعة 1997م . دار الفكر العربي. ص 865. د. محمد عبد الرحمن: اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر في الدعوى الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم السياسة الشرعية، شعبة الأنظمة، 2011م، ص 31.

Béal (A.): Voies de rétractation et autres voies de recours hors appel et cassation==Jur.Class. Adm. ،Fasc. 1108 ،2013 ،P. 19- Auby (J.-M.) et Drago (R.): Traité de contentieux administratif ،3e éd. ،2e Tome ،L.G.D.J. ،Paris ،1984 ،p. 633-Gabolde (Ch.): Traité pratique de la procédure administrative contentieuse ،Paris ،Dalloz ،1960 ،p.351- Debbasch (Ch.) ،et Ricci ،(J.-Cl.): Contentieux administrative ،Dalloz ،Edition 2001،p. 692.

حيث الميعاد الذي يجب أن يباشر المعارض خلاله حقه في الاعتراض، وذلك في أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: شروط الطاعن " المعارض " ."

المطلب الثاني: أن يكون المعارض صاحب حق وليس مجرد مصلحة.

المطلب الثالث: الأحكام التي يجوز الطعن عليها بطريق طعن الخارج عن الخصومة.

المطلب الرابع: ميعاد طعن الخارج عن الخصومة.

المطلب الأول

شروط الطاعن

طبقاً لنص المادة (450) من قانون المرافعات المصري الملغي الذي كان يجيز هذا الطريق، يقبل الطعن في الحكم ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم، وكذلك يجوز للدائنين والمدينين المتضامنين، وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم، وبالنظر إلى هذه المادة نجد أنها قصرت حق الاعتراض على طائفتين من الأشخاص¹

الأولى: تتحدث عنها الفقرة الأولى منها حيث تقول " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم،² ويقصد بالطائفة الأولى كل من كان ممثلاً في الدعوى ولم يكن ماثلاً فيها بشخصه، ومن ثم يخرج عن هذه الطائفة:

1- من كان طرفاً في الخصومة بشخصه سواء كان مدعياً أو مدعي عليه أو متدخلاً، فإذا تغيب عن الحضور في الجلسة أو حضر ولم يبد دفاعه لا يكون له الاعتراض على الحكم بدعوى أنه صدر بناءً على غش أحد زملائه في الخصومة أو تواطئه لأنه كان حاضراً بنفسه في الخصومة أو أعلن

¹ د. توفيق الرويني: اعتراض الخارج عن الخصومة، مرجع سابق، ص 55. د. سنية أحمد يوسف: غش الخصوم كسبب للطعن بالتماس إعادة النظر، دار الجامعة الجديدة ط 2002، ص 87.

² يؤخذ على المشرع في هذا الصدد أنه لم يعالج الفرض الذي يكون فيه الغير غير ممثل أصلاً بالخصومة كما لو كان يجهلها فماذا يكون مصيره إلا أن يكون اعتراضه على الحكم غير مقبول. د. عبد الحفيظ على الشيمي: طعن الخارج عن الخصومة، رسالة، مرجع سابق، ص 154.

للحضور فيها، وأسمع المحكمة دفاعه أو كانت لديه الفرصة لذلك. فإذا قصر أو أهمل فلا يلومنَّ إلا نفسه، وليس له سوى سلوك طرق الطعن في الحدود التي يرسمها القانون¹

2 - وكذلك يخرج عنها من لم يكن ممثلاً في الخصومة من أحد أطرافها، لأن الاعتراض يقصد به دفع أثر الحكم عن معتبر حجة عليه، فمن لا يسري عليه الحكم قانوناً لا يكون اعتراضه مقبولاً. ويكفيه أن يدفع تنفيذ الحكم إذا أضر به بنسبته الأحكام - وذكرنا من قبل عدم كفاية هذا المبدأ لحماية حقوق الغير وأنه لم يكن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم لا بنفسه ولا بمن يمثله. كما يكون له أن يطلب حقه بدعوى مبتدأه متجاهلاً صدور الحكم في الدعوى التي لم يكن طرفاً فيها.

ويبني على ذلك أن الاعتراض يقبل ممن كان ممثلاً في الخصومة بنائب عنه سواءً أكانت نيابة اتفاقية أو قضائية أو قانونية، لأن الحكم الذي يصدر على النائب - في حدود نيابته - يحوز الحجية في مواجهة الأصل، فيجوز له الاعتراض عليه متى كان قد صدر بناءً على غش النائب أو تواطئه أو إهماله الجسيم.

ولكن إذا تجاوز النائب في رفع الدعوى التي صدر فيها الحكم حدود نيابته، فإن الأصل في هذه الحالة يعتبر من الغير ويكفيه عندئذ أن يدفع الحكم عند الشروع في تنفيذه بعدم سريانه عليه لأنه لم يكن ممثلاً في الدعوى وليس ملزماً أن يثبت غش نائبه أو تواطئه أو إهماله الجسيم. بل عليه عند الشروع في تنفيذ الحكم أن يثبت أن الحق الصادر به الحكم لا تدخل مباشرته في سلطة النائب، وله أن يطالب بحقه بدعوى مبتدأه دون أن تدفع دعواه بسبق الفصل في الموضوع الذي ينازع فيه لأن نائبه تجاوز حدود نيابته والحكم الصادر في الدعوى لا يحتج به عليه.

كذلك يحق للخلف الاعتراض على الحكم إذا ثبت أن الحكم صدر بناءً على غش السلف أو تواطئه أو إهماله الجسيم. ذلك أنه تصرفات السلف تلزم الخلف والأحكام التي تصدر على السلف يحتج بها على الخلف. وطبقاً لما ورد في المادة (241 / 7، 8) مرافعات يمكن أن نميز بين حالتين يمكن للغير فيها أن يسلك طريق الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم وهما كالآتي :

1- عدم صحة التمثيل الإجرائي القانوني أو القضائي دون الاتفاقية .

2- صدور الحكم نتيجة غش المحكوم عليه أو تواطئه أو إهماله الجسيم .

ونرى أن نتعرض لهاتين الحالتين المنصوص عليها في المادة (241) مرافعات بالشرح

والتفصيل على النحو التالي:

¹ د. عبدالعزيز اللصاصمة: اعتراض الغير وفق قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، طبعة 2007م، ص 7 .

الحالة الأولى: عدم صحة التمثيل الإجرائي القانوني والقضائي دون الاتفاقية:

نصت المادة (7/241) مرافعات على أنه " إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية.

وباستقراء هذه المادة يتضح أنه لتحقق هذه الحالة لا بد من توافر شرطين:

أولاً: أن يكون الملتمس ممثلاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه:

يشترط لقبول التماس إعادة النظر في هذه الحالة أن يكون الملتمس ممثلاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بمعنى أنه يجب ألا يكون الطاعن خارجاً عن الخصومة التي صدر فيها الحكم وألا يكون طرفاً شخصياً فيها، فإن كان طرفاً شخصياً فيها، فإن الطعن بالتماس إعادة النظر يخضع للقواعد التي تتعلق بالطعن المقدم من أطراف الحكم وليس من الخارج عن الخصومة¹

ثانياً: عدم صحة التمثيل القانوني أو القضائي:

ومقتضي هذه الحالة أنه إذا صدر الحكم على أحد الخصوم في الدعوى الذي لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً فإن ذلك يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر،² وهذا الشرط هو الذي يبرر هذه الحالة ضمن حالات التماس إعادة النظر من الخارج عن الخصومة، فعدم التمثيل الصحيح يترتب عليه أن يصير الطرف الأصلي في الخصومة من الغير بالنسبة للحكم الذي يصدر في مواجهة الممثل³.

وهذه الفقرة تنطبق في حالة عدم التمثيل على وجه الإطلاق وتنطبق في حالة عدم التمثيل الصحيح ويندرج تحتها حضور القاصر بالجلسة ومباشرته الخصومة دون الوصي عليه، كما تسري في حالة عدم حصول الوصي على الإذن الذي يستوجبه القانون لرفع الدعوى أو لإجراء الدفاع فيها، وشروط أعمال هذه الفقرة قاصر على حالة وجود عيب في التمثيل دون حالة تقصير الممثل في الدفاع فإن كان الممثل القانوني للخصم قد قصر في دفاعه فإن هذا لا يعد سبباً لالتماس، لأن الالتماس طريق استثنائي لا يجوز التوسع فيه.⁴

¹ د. أحمد صدقي محمود : قواعد المرافعات في دولة الإمارات ، الطبعة الأولى 1999م، ص479، د. محمود ميزار حسن : رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 475 . د. بشندي عبدالعظيم : حماية الغير في قانون المرافعات ، الرسالة ، ص 502 . انظر أ. محمود أنيس بكر: الحكم في الدعوى الإدارية وتنفيذه ، رسالة ماجستير ، حلوان 2012 م ، ص138.

² د . مصطفى محمود الشربيني : بطلان إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري ، رسالة دكتوراه جامعة أسيوط 2003م، ص 928 . د. هانم أحمد محمود : نحو قانون إجراءات إدارية مصري، دراسة مقارنة ، جامعة المنوفية 2014م، ص861

³ انظر د . بشندي عبدالعظيم أحمد : رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 502 .

⁴ انظر عكس ذلك د. أحمد أبو الوفاء: التعليق علي قانون المرافعات، الطبعة الخامسة، ص 905، د. رمزي سيف، لدى م. عز الدين الدناصوري وحامد عكاز : مرجع السابق ، ص 538. أ. محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي: قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، 1957م ، مبدأ 1309 : حيث يرى أن هذه

كذلك تتوفر هذه الحالة ويكون التمثيل غير صحيحاً إذا ارتكب الممثل غشاً أو تواطئاً للأضرار بحقوق الأصيل، فالغش يفسد كل شيء، والقاعدة أن من غشك لا يملك، ونتيجة لذلك يصير الطرف الأصيل من الغير بالنسبة للحكم الصادر في مواجهة من ممثله ولا يحتج بهذا الحكم في مواجهته.

ويقتصر نطاق المادة (7/241) مرافعات على النيابة القانونية كنيابة الولي أو الوصي على القاصر أو القيم على المحجور عليه ، والنيابة القضائية كالحارس القضائي والسنديك أي وكيل الدائنين ، ولا يمتد حكمها بصريح النص إلى النيابة الاتفاقية ، أي الوكالة ، حيث تحكمها القاعدة القانونية المتعلقة بالوكالة من حيث انعقادها ونطاقها وأثرها ، فإذا كانت الوكالة بالخصومة غير صحيحة لأي سبب ، فلا يجوز للموكل أن يطعن في الحكم الصادر ضد وكيله بالتماس إعادة النظر ، وأن كان يجوز له أن يتمسك ببطلان الإجراءات التي قام بها الوكيل وذلك بالطرق الأخرى التي حددها القانون¹.

الحالة الثانية: غش المحكوم عليه أو تواطئه أو إهماله الجسيم².

يحق لمن صدر ضده حكم في دعوى يحتج به عليه رغم كونه لم يدخل أو يتدخل فيها الطعن في هذا الحكم بالتماس إعادة النظر، حيث إن هذا الطعن هو سبيل الوحيد في الاعتراض على الحكم ويتعين عليه في هذه الحالة إثبات غش من كان يمثله في الخصومة أو تواطئه مع الخصم الآخر فيها أو إهماله الجسيم الذي أدى لصدور الحكم ضد الملتمس³.

وهذا ما تضمنته الفقرة الثامنة من المادة (8/241) مرافعات إذ نصت على أنه من بين حالات الطعن بالتماس إعادة النظر " لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم⁴

ورغم أن الظاهر من عبارات هذا النص أنه يتعلق بحالة من حالات التمثيل الإجرائي أي أن الملتمس يجب أن يكون طرفاً ممثلاً في الخصومة، فإن الحقيقة غير ذلك، لأن صفة الطرف في الخصومة لا تتفق مع عباراتي التدخل والإدخال الواردتين في هذا النص.

الحالة تتحقق إذا كان للشخص ممثل صحيح ولكن لم تكن له السلطة الكاملة في إيداع الدفاع أو أنه قصر في إيداع الدفاع في نقاط جوهرية في المنازعة

¹ د. محمود مزار حسن: طعن الخارج عن الخصومة، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 478 .
² فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، دار الكتاب الجامعي، 1999م، ص 761. د. مصطفى محمد تهامي: إجراءات الخصومة الإدارية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2006م، ص 585.
³ د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة: المرافعات الإدارية، في قضاء مجلس الدولة ، مرجع سابق ، ص 331 .
⁴ كانت هذه الحالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة في ظل قانون المرافعات الملغي . وقد روي أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة ، وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها . فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض . د. محمود حلمي : القضاء الإداري . قضاء الإلغاء . القضاء الكامل، إجراءات التقاضي ، الطبعة الثانية 1977 م، ص 508. د. أحمد مليجي : التعليق على قانون المرافعات ، الجزء الخامس، مرجع سابق ، ص 50

ولذلك نرى أن هذه الحالة تتعلق بالحالات التي يحتج فيها بالحكم في مواجهة غير الخصوم – بالنسبة للدعوى المدنية، بسبب تبعية مراكزهم لمراكز هؤلاء الخصوم كما لو كانوا خلفاً لهم أو دائنين.

فهذه الحالة تفترض وجود شخص آخر بخلاف المدعي، والمدعي عليه في الدعوى هو الذي يتنظم من الحكم الصادر لتأثر مركزه القانوني بهذا الحكم ولكن بشرط إثبات غش أو إهمال أو تواطؤ من جانب من كان يمثل في الدعوى¹ ، لذا فإن هذه الحالة تفترض وجود علاقة قانونية قائمة بين المحكوم عليه وطالب الالتماس وأن تكون هذه العلاقة سابقة على صدور الحكم الملتمس فيه وأن يكون المحكوم عليه قد نسب إليه غش أو إهمال أو تواطؤ مما أدى إلى التأثير على المركز القانوني لطالب² الالتماس هذا فيما يتعلق بالدعوى بالمدنية ودعوى القضاء الكامل.

إذاً يمكننا القول إنه يشترط لإعمال هذه الحالة توافر الشروط الآتية:

1- أن يكون الملتمس من الغير بالنسبة للحكم المطعون فيه، بمعنى أنه يجب ألا يكون ممثلاً في الدعوى بنفسه، فالمدعي والمدعي عليه والخصم المدخل (انضمامياً أو هجومياً) والخصم المدخل سواءً أدخل فيها بناءً على طلب أحد الخصوم أو بناءً على أمر من المحكمة أو مفوض الدولة ، فكل هؤلاء لا يدخلون تحت حكم هذه الفقرة حتى ولو تغيّبوا كل الجلسات ولم يودعوا ملف الدعوى أي مذكرات³

2- أن يكون الطاعن ممن يحتج بالحكم المطعون فيه في مواجهته ففي دعاوى القضاء الكامل والدعوى المدنية قد يكون للخارج عن الخصومة مركزاً تابعاً أو مستمداً من مركز الخصم في الدعوى كالخلف والدائن للمحكوم عليه – وكالة ضمنية - ومن ثمّ يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة في مواجهته ويكون له بالتالي أن يطعن فيه بالتماس إعادة النظر، أما من لم يسر عليه الحكم الصادر في الدعوى الإدارية، فليس له أن يطعن فيه بالتماس إعادة النظر⁴

¹ التمثيل هنا ليس التمثيل القانوني أو القضائي، وذلك لأن النص يواجه حالة ما إذا كان الطاعن لم يتدخل أو يدخل في الخصومة بناءً على طلب أحد الخصوم أو حكم المحكمة، وإنما يقصد بالتمثيل علاقة الطاعن بأحد أطراف الخصومة بحيث يعد ممثلاً تمثيلاً حكماً أو مفترض تمثيل الخلف للسلف وتمثيل المدين للدائن (د. محمد جمال عثمان جبريل : الحكم في الدعوى الإدارية وتنفيذها ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق، ص 139).

² م. عز الدين الدناصوري وحامد عكاز: المرجع السابق، ص 539. مشيراً إلي نقض مدني: الطعن رقم 68 لسنة 41ق، جلسة 1977/1/5م ، جاء فيه " يشترط لقيام الوجه الثامن من أوجه الالتماس أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون ماثلاً في الدعوى بشخصه ، وثانيهما أن يثبت غش من كان يمثل أو تواطؤه أو إهماله الجسيم ، وثالثهما أن تقوم علاقة سببية بين الغش وبين الحكم. د. عبدالحميد المنشاوي :التعليق علي قانون المرافعات المدنية والتجارية والإدارية ، ص462.

³ م. عز الدين الدناصوري وحامد عكاز: طرق الطعن في الأحكام المدنية، مرجع سابق ، ص 538 .

⁴ د. محمود مizar حسن: رسالة، مرجع سابق ، ص 487. عبدالمنعم حسني : طرق الطعن في الأحكام، سابق ، ص

3- أن يكون الملتمس قد لحقه ضرر من الحكم المطعون فيه ولا يشترط أن يكون الضرر حالاً بل يكفي أن يكون محتملاً.¹

4- ألا يكون الطاعن – الإدارة أو الفرد العادي- قد قبل الحكم المطعون فيه لأن الرضا الصريح أو الضمني يعد مانعاً من الطعن في الحكم ويشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون قاطع الدلالة على الرضا بالحكم.

5- ثبوت غش المحكوم عليه أو تواطئه أو إهماله الجسيم، ونرى أن هذا الشرط يتعلق بالأحكام التي تصدر في الدعاوى المدنية ودعاوى القضاء الكامل والتي يكون فيها الغير ممثلاً في الدعوى مثل وارث المحكوم عليه أو دائنه أو خلفه فالغير هنا يرتبط مركزه بعلاقة تبعية بمركز المحكوم عليه، فإذا ارتكب الأخير غشاً أو إهمالاً أو خطأً جسيماً، صار مركز الغير مستقلاً عن مركزه مما يمكنه من دفع الحجية النسبية للحكم في مواجهته²

المطلب الثاني: تمسك الغير بوجود حق مضرور

يجب على الغير المعارض أن يحتج بوجود حق لحق به ضرر³، وليس بمجرد وجود مصلحة بسيطة، حتى يمكنه المنازعة في حكم قضائي صدر دون أن يكون حاضراً في الدعوى، ومن ثمَّ يجب أن يكون الحكم القضائي قد ألحق ضرر بحقوق الطاعن، وأن يكون الطاعن كان ينبغي أن يكون ماثلاً في هذه الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم، بأن لم يختصم أو يتدخل أو يمثل فيها، المادة (474) من قانون المرافعات الفرنسي القديم، والمادة (R 1/832) من قانون القضاء الإداري الفرنسي الحالي، أما المادة (1/ 583) من قانون المرافعات الفرنسي الحالي فتشترط أن يكون للغير المعترض مصلحة بسيطة فقط ماله (3) مرافعات مصري، أما المادة (450) من قانون المرافعات

¹ د. أحمد مليجي: التعليق علي قانون المرافعات، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 51.
² د. أحمد مليجي: التعليق علي قانون المرافعات، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 51، مشيراً الي نقض مدني 68: لسنة 41 ق، جلسة 1977/5م
³ د. سليمان الطماوي: القضاء الإداري، الكتاب الثاني، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام، دار الفكر العربي 1977. د. أيمن محمد فتحي رميس: رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 607. د. إيهاب صلاح الدين عبدالعزيز، أصله حق الدفاع أمام القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 172. د. محمد الشافعي أبو راس: الطعن في الأحكام الإدارية، عالم الكتب 1981م، ص 60. د. أحمد يسري: أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، دار الفكر الجامعي، ص 209.

Auby (J.-M.) et Drago (R.); Traité de contentieux administratif، op. cit.، p. 634 - Gabolde (Ch.); Traité pratique de la procédure administrative contentieuse، op. cit.، p. 353 - Gohin (O.) : Contentieux administratif، Litec، Edition 2002. p. 410 - De Laubadère، (A.)، Venezia، (J.C.) et Gaudemet (y.) ; Traité de droit Administratif، L.G.D.J. éd. 1996 Tome 1. p. 564 - Béal (A); Voies de rétractation et autres voies de recours hors appel et cassation، article précité، P. 25 .

المصري القديم جاءت خالية من نص يصوغ هذا الشرط أو ما يعبر عنه ، إلا أن جانب من الفقه المصري ذهب إلى اشتراط المصلحة لكي يقبل الاعتراض¹

ووفقاً للتعديل الجديد لقانون الإجراءات الإدارية الفرنسي الصادر في عام 2000م (مادة 1/832) فإنه يشترط لقبول اعتراض الخارج من الخصومة وجود حق مُضَار من الحكم المعترض عليه ، حيث تنص على أنه " يجوز لكل شخص الطعن بمعارضة الخارج عن الخصومة ضد الحكم القضائي الذي يضر بحقوقه ، حيث لم يكن هذا الشخص خصم في الدعوى ولم يكلف بالحضور بصورة صحيحة في الدعوى التي صدر فيها القرار الطعين . ومن ثَمَّ فإن هذا التعديل أو هذه المادة قد أكدت ما كان يجري عليه مجلس الدولة الفرنسي من ناحية، وما كانت تنص عليه المادة (474) مرافعات فرنسي قديماً من ناحية أخرى، وذلك باعتبارها تمثل المبادئ القانونية العامة التي يطبقها القضاء العادي والإداري على حد سواء .

ووفقاً للمادة (1/832) من قانون القضاء الإداري لم يكتفي المشرع بمجرد وجود مصلحة لقبول طعن الخارج عن الخصومة وإنما لا بد من وجود حق للغير أضرار من الحكم مساوياً في ذلك بين كل من القضاء الكامل والعيني من حيث شروط قبول طعن الخارج عن الخصومة.

وطبقاً لنص المادة (1/583) مرافعات فرنسي الحالي فإنه يشترط أن يكون للمعترض مصلحة في اعتراضه، وهي تتحقق إذا أثبت المعترض- الطاعن- أن الحكم قد ألحق به ضرراً أو من المؤكد أن يترتب عليه ضرر له، فإذا لم يثبت المعترض ذلك فإن اعتراضه يكون غير مقبول.

والضرر الذي يبرر مصلحة الغير في الاعتراض على الحكم قد يكون مادياً، ومثال ذلك أن يترتب على الحكم على المدين إعساره أو زيادة في هذا الإعسار مما يضر بحقوق الدائنين ، ولا يشترط أن يكون الضرر الناتج عن الحكم حالياً، وإنما يجوز الاعتراض ولو كان الضرر محتملاً² وبعبارة أخرى لا يشترط أن يؤدي الحكم إلى مساس فعلي بحقوق الغير ، بل يكفي أن يكون مصدراً للتهديد بوقوع هذا المساس في المستقبل ، ويتحقق ذلك إذا كان حق الغير ليس حال الأداء وقت الحكم، ولذلك يجوز للدائن الاعتراض على الحكم الناتج عنه غش مدينه قبل حلول أجل دينه ، وإذا حصل دائن على حكم علي مدين له فلا يجوز لدائن آخر أن يعترض على الحكم إذا فرض وكانت

¹ د. عزمي عبدالفتاح : الوسيط في قانون المرافعات الكويتي ، قانون القضاء المدني ، الكتاب الثاني ، مؤسسة دار الكتب ، الطبعة الثانية 2011/2010م ، ص895. د. بشندي عبدالعظيم أحمد : رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 446 . د. عبدالمنعم الشرقاوي : اعتراض الخارج عن الخصومة ، مرجع سابق ، بند 21 ، ص 187. د. فتحي والي : قانون القضاء المدني اللبناني، مرجع سابق، ص995.

² أ. محمد العشاوي وعبدالوهاب : قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن ، مرجع سابق ، ص 1022

أموال المدين كافيته للوفاء بحقوق دائنيه¹، وقد يكون الضرر معنوياً فيجوز للورثة الاعتراض على الحكم المتعلق بترتيب وصاية مورثهم .

ويشترط أن ينتج الضرر عن الحكم نفسه فلا تقبل المعارضة إذا نتج الضرر عن إهمال المعارض في المحافظة على حقوقه. ويجب أن يوجه الاعتراض إلى منطوق الحكم لا إلى أسبابه. " Un *prejudicic noral resultant des motifs* إلا إذا كانت الأسباب متصلة بالمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً بحيث تُكوّن معه وحدة لا تتجزأ ولا تقوم له قائمة بدونها ، أو كانت تُكوّن الحكم نفسه فلا تكفي مجرد إشارة عارضة ترد في أسباب الحكم للاعتراض عليه متى كانت لا ترتبط بالمنطوق ولا تتضمن الحكم ذاته. ويشترط في المصلحة² لقبول الاعتراض ما يشترط في المصلحة التي تبرر قبول الدعوى المدنية العادية والإدارية فيجب أن تكون المصلحة قانونية وقد تكون مصلحة مادية، أو أدبية ويجب أن تكون مصلحة شخصية.

المطلب الثالث

الأحكام التي يجوز الطعن عليها بمعارضة الخارج عن الخصومة³

يقبل الاعتراض على أي حكم صادر من القضاء سواءً (المدني أو الإداري) وسواءً كان حكماً غيابياً أو حضورياً ابتدائياً أو نهائياً، وسواء كانت صادرة من جهة قضاء عادية أم استثنائية ، وسواء كانت قابلة للطعن فيها من الخصوم أو غير قابلة لأي سبب من الأسباب⁴

¹ د. فتحي والي: قانون القضاء المدني اللبناني، مرجع سابق، ص996.
² تنص المادة الثالثة من قانون المرافعات المصري على أنه " لا تقبل أي دعوى كما لا يقبل أي طلب أو دفع استناداً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون. ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشي زوال دليله عند النزاع فيه.

³ د. مصطفى أبو زيد فهمي : طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة ، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا ، مطبعة جامعة الإسكندرية ، 1956 ، ص 152 وما بعدها . د. عبد المنعم عبد العظيم جيرة : آثار حكم الإلغاء ، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا ، رسالة دكتوراه القاهرة 1970 ، ص254 وما بعدها . د. عبد الحفيظ على الشيمي : طعن الخارج عن الخصومة أمام القضاء الإداري ، مرجع سابق ، ص 78 . د. محمود مizar حسن خليفة : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة ، مرجع سابق ، رسالة دكتوراه ، ص362 وما بعدها . سليمان الطماوي : القضاء الإداري : الكتاب الثاني ، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام ، دار الفكر العربي 1977 ، ص 590 . د. محمد الشافعي أبو رأس : الطعن في الأحكام الإدارية ، عالم الكتب 1981 ، ص 61 . ومن الفقه الفرنسي:

- Lefort (Ch.); Procédure civile ، 3e éd. ، Dalloz ، 2009 ، p . 486 - Auby (J. - M.) et Drago (R.); Traité de contentieux administratif ، 3e éd. ، 2e Tome ، L.G.D.J. ، Paris ، 1984 ، p. 634 - Heurte (A.): Tierce opposition ، Cont. Adm. ، Encycl. Adm. ، 1985 ، P. 9 - Gohin (O.) : Contentieux administratif ، Litec ، Edition 2002 ، p. 410- Chapus (R.) ; Droit du contentieux administratif ، 11e éd. ، Montchrestien ، 2004 ، P. 1259.

⁴ د. عبد المنعم الشرفاوي : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، مرجع سابق ، ص40. د. بشندي عبد العظيم : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص451. د. وجدي راغب د. عزمي عبدالفتاح : مبادئ القضاء المدني الكويتي، مرجع سابق، ص395.

وقد نصت المادة (585) مرافعات فرنسي حالي على أنه " يجوز الطعن من حيث المبدأ ضد كل حكم قضائي بمعارضة الغير من الخصومة ما لم يرد نص صريح في القانون يقضى بخلاف ذلك.¹ ومن هذا النص يتضح أنه لا يجوز الطعن بمعارضة الغير عن الخصومة إلا ضد حكم قضائي²، ومن جانب آخر يتضح أن كل حكم قضائي يمكن الطعن فيه بمعارضة الغير من الخصومة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .³

وبالرجوع إلى قانون العدالة الإدارية الفرنسي الحالي نجده أيضاً أنه لم يحدد الأحكام التي تقبل الطعن فيها من الخارج عن الخصومة، فقد نص في المادة (1/832) منه على أنه " لكل شخص أن يطعن باعتباره خارجاً عن الخصومة في أي قرار قضائي يضر بحقوقه وذلك طالما أنه أو الذين يمثلونه لم يكونوا حاضرين أو لم يتم استدعاؤهم بصورة مشروعة في الخصومة التي أسفرت عن صدور هذا القرار⁴

ويلاحظ على هذا النص أنه اكتفى بإقرار حق الخارج عن الخصومة في الطعن في الحكم متى أضر بحق له دون أن يحدد نطاق هذا الطعن، فلم يقل المشرع ما إذا كان هذا الطعن يفتح ضد الأحكام الصادرة بالإلغاء أو الصادرة برفض الإلغاء أو الأحكام المؤقتة ... الخ. وإنما ترك ذلك التحديد لقضاء مجلس الدولة حسبما يراه متمشياً مع قضائه السابق ومتفقاً مع الفن القانوني والأصول العامة للقانون الإداري، ومما لا شك فيه أن هذا المسلك يتمشى كل التمشي مع البناء البرتيوري la Construction prétorienne الذي اتصف به قضاء مجلس الدولة في فرنسا⁵

¹ Art 585 : Tout jugement est susceptible de tierce opposition si la loi n'en dispose autrement

² Civ. 3e ، 18 mai 1994 ، Bull . civ. III ، n° 97 ، p. 62.

³ د. عزمي عبدالفتاح : الوسيط في قانون المرافعات الكويتي - قانون القضاء المدني ، الكتاب الثاني ، مؤسسة دار الكتب ، الطبعة الثانية 2011/2010م ، ص 891

⁴ Art 832/1 : Toute personne peut former tierce opposition à une décision juridictionnelle qui préjudicie à ses droits ، dès lors que ni elle ni ceux qu'elle représente n'ont été présents ou régulièrement appelés dans l'instance ayant abouti à cette decision.

⁵ د. مصطفى أبو زيد فهمي : طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة ، الإشارة السابقة ، ص 150 .

المطلب الرابع

ميعاد طعن الخارج عن الخصومة¹

لمواعيد الطعن في الأحكام دور مهم يبدو جلياً، في أن هذه المواعيد إذا انقضت من دون الطعن في الحكم أصبح غير قابل للطعن فيه ، وَعُدَّ في نظر المشرع عنواناً للحقيقة وأغلق الطريق لإعادة النظر فيه. ويقصد بمواعيد الطعن: المهلة التي يحددها القانون لقبول الطعن، وبانتهاء هذه المهلة يسقط الحق في الطعن. وفيما يتعلق بمدة الطعن باعتراض الغير فإن المشرع المصري لم يحدد أجلاً مباشراً للمعتراض خلاله حقه في الاعتراض، وإنما يطبق بشأنها القواعد العامة في التقادم، فقد نصت المادة (421) من قانون المرافعات المختلط على أن الحق في الاعتراض لا يسقط إلا بسقوط الحق ذاته بمضي المدة، وهذا هو نفس الحكم الذي قرره المادة (453) من قانون المرافعات المصري الملغى الصادر بالقانون رقم (77) لسنة 1949 م كانت تنص على أن " يبقى للخارج عن الخصومة الحق في الاعتراض على الحكم ما لم يسقط حقه بمضي المدة "2 ، وهذا تطبيق سليم للقواعد العامة، إذ أن حق الاعتراض لا يعدو أن يكون حقاً في دعوى يسقط بما تسقط به الحقوق وليس طريقاً من طرق الطعن التي يحرص القانون على تحديد أجل معين لمباشرته خلاله³ ، والاعتراض لا يوجه

¹ انظر د. بشندي عبدالعظيم أحمد ، حماية الغير ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 480 وما بعدها . د. عبدالحفيظ علي الشيمي : طعن الخارج عن الخصومة ، مرجع سابق ، ص 137 . د. سنيه أحمد يوسف : غش الخصوم كسب للطعن بالتماس إعادة النظر، طبعة 2002 ، دار الجامعة الجديدة ، ص 88 ، 86 . د. حسن السيد بسيوني : دور القضاء في المنازعة الإدارية ، مرجع سابق ، ص 292. د. حسني سعد عبدالواحد : تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سابق ، ص 152. د. وجدي راغب د. عزمي عبدالفتاح : مبادئ القضاء المدني الكويتي، مرجع سابق، ص 596. وانظر

p695،2001، Dalloz ، 7^{ème} éd. ، Debbasch (Ch.) Ricci (J.-Cl.) ; Contentieux administratif .
² يرى م . د. محمد ماهر أبو العينين : أن هذه القاعدة هي وحدها التي تميز الاعتراض عن طرق الطعن في الحكم . فالاعتراض في واقع الأمر هو طعن في الحكم يرفع إلى ذات المحكمة التي أصدرته بشرط إثبات الغش والتواطؤ والاهمال الجسيم وهو يرفع ممن يعد الحكم المعترض فيه حجة عليه متمسكاً بمنع امتداد أثره إليه ولما كان الغش أو التواطؤ والاهمال الجسيم قد لا يكتشف أمره فوراً بعد صدور الحكم أو بعد إعلانه. بل قد لا يتصور إجراء هذا الإعلان في مواجهة من لهم الحق في الاعتراض على الحكم لأنهم ليسوا طرفاً بأشخاصهم في الخصومة المنتهية بالحكم- اضطر المشرع في القانون السابق إلى أن يفسح المجال أمامهم بتقديم الاعتراض في أي وقت ولو بعد اعلانهم بالحكم – بشرط ألا يكون أصل حقه قد سقط بمضي المدة انظر مؤلفه: الدفوع في نطاق القانون العام، الدفوع أمام محكمة الطعن في القضاء الإداري، الكتاب الثالث، ص 376.

³ محمد وعبد الوهاب العشموي: قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن، مرجع سابق، ص 1025، بند 1413. وعكس ذلك د. عبد المنعم الشرقاوي: إذ يرى أن مدة رفع الاعتراض يجب أن تحدد بسنه واحده من تاريخ علم المعتراض بصدور الحكم بناءً على غش ممثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم. فإذا لم يعلم بذلك فيكون له الاعتراض مدة التقادم العادي وهي خمس عشرة سنة قياساً على الدعوى البوليصية. إذ يرى أن نص المادة 243 من القانون المدني التي نظمت قواعد الدعوى البوليصية تكمل نص المادة 458 من قانون المرافعات. ويقول أن بالرجوع إلى نصوص القانون اللبناني نجد أنه يسوي بين المدة المحددة لمباشرته اعتراض الغير الخارج عن الخصومة وبين المدة المحددة لمباشرته الدعوى البوليصية ، فجعلها في كل منهما عشر سنوات . (المادة 551 من قانون المرافعات اللبناني والمادة 278 من القانون المدني اللبناني) وقد نصح الفقهاء الفرنسيون (جلاسون) بتحديد مدة قصيره لمباشرته الاعتراض ، وأخذ بهذا الرأي بعض القوانين الاجنبية فحدد القانون الايطالي مدة الاعتراض وجعلها مساوية للمدة المحددة للطعن في الأحكام في الحكم بالاستئناف ، وتبدأ في سريانها من وقت العلم بأن الحكم مبني على غش أو تواطؤ (مادة 512 من قانون المرافعات الإيطالي) . مقال الدكتور الشرقاوي: مجلة القانون

إلى تنفيذ الحكم، ولا يقصد منه وقف التنفيذ، وإنما منع الاحتجاج بالحكم الصادر في مواجهة المعارض .

ومن جانبنا نرى مع البعض¹ أن المنطق القانوني يفرض أن لا يكون هناك ميعاد لرفع الاعتراض أو تحديد مهله لرفعه طالما أن المفهوم أن الطاعن أو المعارض لا يكون له مصلحة في تقديم الاعتراض إلا حين يعلم بالحكم . وهو ما قد يحدث بالصدفة في أحوال كثيرة، بحيث أن تحديد التاريخ الذي يبدأ منه الميعاد بالنسبة له يكاد يكون مستحيلًا وهو لا يخضع إلا للتقادم الطويل²، وخلال سنتين يوماً من تاريخ علمه به.

فالحق في الاعتراض لا يسقط اذن إلا بمضي خمس عشره سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم المعارض عليه، ولكن قياساً على ما هو معمول به في القانون الفرنسي يجوز أن يسقط الحق في الاعتراض قبل مضي هذه المدة إذا كان القانون يحدد أجلاً لاكتساب الحقوق المعارض عليها أقصر من مدة الاعتراض . مثال ذلك في القانون المصري ما نصت عليه المادة (969) من المدني من أنه إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقاري وكانت مقترنه بحسن النية ومستنده في الوقت ذاته إلى سبب صحيح، فإن مدة التقادم المكسب تكون خمس سنوات، فإذا صدر حكم بتثبيت ملكيه حائز عقار أو لحق عيني على عقار وكانت الحيازة بسبب صحيح ومقترنه بحسن النية فلا يجوز الاعتراض على هذا الحكم إذا مضت مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الحكم لأنه بمضي هذه المدة يعتبر المحكوم له مالكاً .

وبالنسبة لقضاء مجلس الدولة المصري يلاحظ أن الإدارية العليا عندما قبلت طعن الخارج الخصومة اشترطت مساس الحكم بطريقة مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد طرفيها، ومع ذلك لم توجه إليه الخصومة ولم يكن في مركز يسمح له بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب، وجعلت مدة الطعن ستون يوماً من تاريخ علم الطاعن بالحكم، فقضت بأنه يجوز للخارج عن الخصومة الطعن في الحكم المشار إليه خلال سنتين يوماً من تاريخ علمه به.

والاقتصاد، مرجع سابق، ص 70. ويرى د. مصطفى أبو زيد فهمي: أنه لا يشترط للطعن بمعارضة الشخص الثالث مدة معينة يقفل بعدها باب الطعن فباب الطعن يظل مفتوحاً إلى أن يغلق بالتقادم الطويل وهذا ما يجعل هذا الطريق من طرق الطعن بالغ الخطورة من حيث استقرار الآثار المترتبة على الأحكام أي على قوة الشيء المقضي به. (مؤلفه طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا، طبعة 1956، مطبعة جامعة الإسكندرية، ص 171) .

¹ Auby(J.-M.) et Drago(R.); Traité de contentieux administratif ،op. cit. ،p. 636-
Gabolde (Ch.) Traité pratique de la procédure administrative contentieuse ،op. cit. ،p. 351 .

² . C.E. 18 déc .1987 ،Massé Tab.Rec.p 905

وفي هذا السياق قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه " ومن حيث أنه لم يثبت علم الطاعن بالحكم المطعون فيه إلا من الوقت الذي أخطره فيه مكتب صحة ميت غمر في 1961/1/22م بمضمون هذا الحكم لتنفيذ مقتضاه، ومن حيث أن تقرير هذا الطعن قد أودع قلم كتاب هذه المحكمة في 1961/3/16 م لذلك يكون الطعن والحالة هذه قد قام خلال الستين يوماً محسوبة من تاريخ علم الطاعن بالحكم المطعون فيه ¹

وفي حكم آخر لها جاء فيه ² " .... حكم الإلغاء يعتبر حجة على الكافة ليست حجته نسبية تقتصر على طرفي الخصومة دون غيرهما وإنما حجته مطلقه تتعدى إلى الغير أيضاً وفقاً لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة إلا أنه من الأصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفاله تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشيء المقضى به بمقوله أن حكم الإلغاء يكتسب حجية عينيه تسري على الكافة ما دام هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة ومنهم ذوي الشأن الذين عناهم نص المادتين (15، 23) من القانون رقم 55 لسنة 1959م الخاص بمجلس الدولة والتي يقابلها نص المادتين (23 و44) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم 47 لسنة 1972م بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بستين يوماً من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتي يتدخل فيها في الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذي لم يكن طرفاً في المنازعة وذلك بتمكينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه حتي يجد له قاضياً يسمع دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظلامته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى. والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقي من حق اللجوء إلى القضاء متظلماً من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقاً له.

عدم العلم بالخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه :

ومن حيث أنه يؤخذ مما سلف أن هذه المحكمة قد أقرت بحق الخارج عن الخصومة في الطعن على الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة أو لم يكن في مركز يسمح بتوقعها وفي هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم أما إذا كان الغير يعلم بقيام

¹ انظر في ذلك المعنى. الطعن رقم 977، سنة 7 ق، جلسة 1961/12/23م، لدى . د. محمود ميزار حسن خليفه: رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 401 ، هامش .

² المحكمة الإدارية العليا: الطعن رقم 474، لسنة 15 ق، جلسة 1973/6/2م . لدى م. د حمدي ياسين عكاشه: الموسوعة الإدارية الحديثة، ص 1108 المبدأ رقم 835، لدى فؤاد أحمد عامر: طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة، دار محمود للنشر ط1، 1990، ص 22.

الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح بتوقعها، فإنه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري، إذ في هذه الحالة يكون هذا الغير قد فوت على نفسه فرصة عرض ظلامته على جهة القضاء وإذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ افساح المجال للغير ممن يتعدى أثر الحكم إليه ولم يعلم بقيام الخصومة للطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا فإن هذه الاعتبارات ذاتها تأتي مساندة هذا الغير الذي علم بالخصومة ووقف حيالها موقف المتربص فإن صدر الحكم لصالحه سكت وأن صدر ضد مصلحته نازع فيه وطعن عليه .

والمعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علماً يقينياً بالخصومة ولا يُحاجّ في هذا الصدد بعلم وكيله حتى لو كان وكيلًا بالخصومة باعتبار أن العلم اليقيني لا يتوافر من مجرد علم الوكيل بقيام المنازعة طالما أنه لم يثبت أن هذا الوكيل أخطر موكله بالنزاع وماهيته وحدوده ¹

وفي هذا السياق قضت أيضاً "..... ومن حيث أن الطاعن في الطعن رقم 62 لسنة 20 ق عليا لم يكن أحد أطراف الدعوى رقم 368 لسنة 25 ق ولم يصدر الحكم في مواجهته كما أنه أودع تقرير طعنه بتاريخ 9 ديسمبر سنة 1973م في الحكم الصادر بتاريخ 5 ديسمبر سنة 1972 – إلا أنه نظراً لأن من حق الخارج عن الخصومة أن يطعن في الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه – فإن الطاعن يكون ذا صفة ومصلحه في الطعن ومن ناحية أخرى فإنه نظراً لأن العلم اليقيني بصدور الحكم المشار إليه لم يثبت على وجه القطع إلى حين ايداع تقرير الطعن وليس في الأوراق ما يدحض قول الطاعن أنه لم يعلن به إلا في هذا التاريخ – فإن الطعن رقم 62 لسنة 20 ق يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية ²

وقضت أيضاً أنه "... طعن الخارج الخصومة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري يحسب ميعاده من تاريخ صدور القرار الإداري بتنفيذ هذا الحكم. الطاعن لم يكن طرفاً في الحكم ولم يصل إلى علمه ولم يتحدد مركزه القانوني بمجرد صدوره ³.

ونأمل أن ينص المشرع في قانون المرافعات أو عند صدور قانون الإجراءات الإدارية صراحة على أن " يبقى للخارج عن الخصومة الحق في الاعتراض على الحكم ما لم يسقط حقه بمضي المدة، مالم ينص القانون على خلاف ذلك. أو ستون يوماً من تاريخ علم الطاعن أو المعترض بالحكم ⁴

¹ C.E ،8 janv. 1958 ،Cts Batz de Tranquelléon : Rec. CE 1958 ،p. 18 .

² المحكمة الإدارية العليا : الطعن رقم 62 لسنة 20 ق ، جلسة 1980/2/23 م . لدى م . د حمدي بسين عكاشه : الموسوعة الإدارية الحديثة ، ص 1113 .

³ م . إ. ع : الطعن رقم 1275 لسنة 10 ق ، جلسة 1965/5/9 م .

⁴ المادة 384 من قانون المرافعات المدنية والإدارية الجزائري تنص على " يبقى أجل اعتراض الخارج عن على الحكم أو القرار أو الأمر ، قائماً لمدة خمسة عشر سنة ، تسري من تاريخ صدور ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك

غير أن هذا الأجل يحدد بشهرين، عندما يتم التبليغ الرسمي للحكم أو القرار أو الأمر للغير، ويسري هذا الأجل من تاريخ التبليغ الرسمي الذي يجب أن يشار فيه إلى ذلك الأجل وإلى الحق في ممارسة اعتراض الغير الخارج عن الخصومة.

ويرى البعض أن تحديد ميعاد شهرين بدءاً من الإعلان أو بدءاً من العلم اليقيني لا يغير من طبيعة هذا النوع من الاعتراض الذي لا يتقيد بميعاد أصلاً. طالما أن هذا العلم قد لا يحدث إلا بطريق الصدفة أو عند اللحظة التي يبدأ فيها تنفيذ الحكم. كما أن الإعلان لن يصادف دائماً الغير الحقيقي. وقد يحدث أن يصدر الحكم ولا يبدأ صاحبه في تنفيذه إلا بعد عدة سنوات ولا يعلم به الغير إلا عند هذا التنفيذ، وعند هذه اللحظة فقط يبدأ سريان الميعاد الذي عليه أن يعترض خلاله وإلا كان اعتراضه غير مقبول شكلاً¹

المبحث الثاني

النظام الإجرائي لطعن الخارج عن الخصومة وآثاره

سنتناول عرض النظام الإجرائي لطعن الخارج عن الخصومة ثم الآثار المترتبة عليه عبر المطالبين الآتين:

المطلب الأول: النظام الإجرائي لطعن الخارج عن الخصومة.

المطلب الثاني: آثار طعن الخارج عن الخصومة.

المطلب الأول

النظام الإجرائي لطعن الخارج عن الخصومة

يرفع طعن الخارج عن الخصومة بنفس الإجراءات التي ترفع بها الدعوى،² أمام المحكمة المختصة، أي وفقاً للشروط الشكلية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار بالنسبة لعريضة الدعوى التي انتهت إلى الحكم القضائي المطعون فيه. وعلى وجه الخصوص لا يلزم توكيل محامٍ إلا متى تم توكيل محامٍ في الدعوى التي انتهت إلى الحكم القضائي المطعون فيه بمعارضة الخارج من

¹ د. حسني سعد عبد الواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سابق، ص 167.

² Gabolde (Ch.); Traité pratique de la procédure administrative contentieuse، op. cit.، p. 351-C.E.، 2 juin 1933; Ruez، p. 605 قانون المرافعات الكويتي، قانون 902. د. وجدي راغب د. عزمي القضاء المدني، الكتاب الثاني، مؤسسة دار الكتب، الطبعة 2، 2011/2010م. د. وجدي راغب د. عزمي عبد الفتاح: مبادئ القضاء المدني الكويتي، سابق، ص 597.

الخصومة.¹ ويجوز لمن يتأثر بنتيجة الاعتراض أن يتدخل في خصومة الاعتراض على أن يثبت أن له مصلحة في ذلك.

وقد كانت المادة (451) من قانون المرافعات المختلط تنص على أنه " يرفع الاعتراض إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بتكليف المحكوم له بالحضور بالطرق المعتادة لها ويتعين أن يراعي في الإعلان اشتماله على البيانات التي يستلزمها القانون وأن تتبع في شأنه الإجراءات الواجب اتباعها في تحرير وإعلان أوراق التكليف بالحضور²

وهذا ما نصت عليه المادة (5/832) من قانون الإجراءات الإدارية الفرنسي الجديد³ والمادة (190) من تقنين المحاكم الإدارية الفرنسي. وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي هذا المبدأ في كثير من أحكامه بأنه يجب أن يقدم طعن الخارج عن الخصومة بنفس الإجراءات التي رفعت بها الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بهذا الطريق⁴.

شكل الاعتراض: حدد القانون الفرنسي والقانون المختلط طريقتين يمكن أن يتم بهما اعتراض الغير على الحكم:

الطريقة الأولى: طريق الاعتراض الأصلي **la tierc opposition principale**

يقصد باعتراض الغير الأصلي ، الاعتراض الواقع بشكل دعوى أصلية تقام أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه مباشرة ، ويتم بصورة مستقلة أي يبادر الغير الذي أضر الحكم بحقوقه بالاعتراض عليه من تلقاء نفسه أو دون أن يكون ذلك مرتبطاً بخصومة أخرى يتمسك فيها أحد الخصوم بالحكم الصادر له لإثبات حقه في مواجهة الغير المعترض- الاعتراض الفرعي- ويرفع الاعتراض الأصلي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى مادة (451) مرافعات ملغي ، وذلك بورقة تكليف بالحضور تعلن للخصم أو لمصلحة الأصلي دون محله المختار ، ويراعي في تحرير هذه الورقة واعلانها القواعد العامة في اوراق التكليف بالحضور ، ويرفع الاعتراض الأصلي أمام

¹ Béal (A.); Voies de rétractation et autres voies de recours hors appel et cassation ،article précité ،P. 20.

² حيث يعتبر الاعتراض في هذه الحالة دعوى قضائية مستقلة ، ويجب تقديمه بالإجراءات العادية لرفع الدعوى أي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ويتم اعلانها للخصوم عن طريق رافع الطعن إذا كان الحكم صادراً في منازعة مدنية أو عن طريق قلم كتاب المحكمة إذا كان الحكم حكماً إدارياً صادراً بخصوص منازعة إدارية ، ويجب أن تتضمن هذه الصحيفة فضلاً عن البيانات العادية لصحف الدعوى ، اسم وموطن الخصوم المعترض والمعتراض ضده ، وأسباب ووقائع الطعن والحكم المطعون فيه والضرر الذي يعود على المعتراض منه والا حكم بعدم القبول د.عبد الحفيظ على الشيمي : رسالة ،مرجع سابق، ص 142.

³ sauf dispositions contraires prévues par le présent chapitre ،l'ntroduction de la tierce opposition suit les règles relatives à l'introduction de l'instance définies au livre IV.sont de même application les dispositions des livres VI et VII" article 832/5 de C.J.A.

⁴ C.E sect 2 juin 1933 ،Ruez ،Rec. ،p . 332

المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه وتكون مختصة بنظره بصرف النظر عن درجتها ، ما دام أنها هي التي أصدرت الحكم المعترض عليه¹.

الطريقة الثانية: طريق الاعتراض الفرعي *la Tierc opposition incidente* :

وهذا الاعتراض لا يتم تقديمه بصورة مستقلة، بل يكون ذلك إذا كان هناك دعوى قائمة مرتبطة بالدعوى التي صدر فيها الحكم المراد الاعتراض عليه، فيجوز رفع الاعتراض في صورته طلب عارض بطريق التبعية لهذه الدعوى، أي في الحالة التي يحصل فيها التمسك بالحكم المراد الاعتراض عليه في قضية مرفوعة أمام محكمة تختص نوعياً بنظر هذا الطلب، سواء أكانت هي المحكمة المختصة التي أصدرت الحكم المعترض عليه، أو كانت محكمة أخرى² مادة (452) مرافعات مختلط و(1/588) مرافعات فرنسي³

ويرى البعض⁴ أنه يجب أن يعلن الاعتراض الأصلي أو الفرعي إلى طرفي الحكم المعترض عليه – وليس المحكوم له فقط - مادة 451 مرافعات - فيوجه إلى من كان يمثل المعترض في الخصومة ليثبت في مواجهته الغش والتواطؤ الذي ارتكبه أو إهماله الجسيم، كما يوجه إلى المحكوم له ليقضي في مواجهته بعدم الاحتجاج على المعترض بالحكم الصادر له وأنه لا يستطيع التنفيذ عليه بالحكم، أو ليعيد الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ إن كان التنفيذ قد تم⁵. وإذا كان الحكم المعترض عليه صادراً في موضوع غير قابل للانقسام، فإنه يشترط لقبول اعتراض الغير عليه أن يتم اختصاص جميع الأطراف في خصومة هذا الاعتراض مادة (584) مرافعات فرنسي⁶

¹ د . بشندي عبدالعظيم أحمد : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص475
² د. هادي حسين عبد علي الكعبي : الطعن بطريق اعتراض الغير، بحث منشور بمجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد الأول ، السنة الخامسة ، ص 22 . م . توفيق الرويني : المقال السابق ، ص 70، أ، محمد وعبدالوهاب العشموي : قواعد المرافعات ، مرجع سابق ، ص1024

³ Art 588/1 : La tierce opposition incidente à une contestation dont est saisie une juridiction est tranchée par cette dernière si elle est de degré supérieur à celle qui a rendu le jugement ou si ،'étant d'égal degré aucune règle de compétence d'ordre public n'y fait obstacle. La tierce opposition est alors formée de la même manière que les demandes incidents

⁴ د. عبدالمنعم الشراوي : شرح المرافعات المدنية والتجارية ، مرجع سابق ، ص 195 .
⁵ لم ينص المشرع في المادة " 451 مرافعات ملغي " إلا على تكليف المحكوم له دون باقي الخصوم في الدعوى . ويبدو أن المشرع قد اعتبر أن الخصومة قد تقوم في واقع الأمر بين المحكوم له والمعارض . أما المحكوم عليه فمن مصلحته – في غير حالات التواطؤ – قبول الاعتراض وإعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد وهو يملك على أي حال أن يتدخل في دعوى الاعتراض كما يملك الخصوم ادخاله وكذلك للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخاله إذ قامت به صورته من الصور التي وردت في المادة 144 مرافعات ، وأنظر في هذا المعنى نقض مدني : جلسة 1957/12/12 م ، مجموعة أحكام محكمة النقض المدنية ، س 8 ق ، ص 998 ، رقم 102 .

⁶ Art 584 : En cas d'indivisibilité à l'égard de plusieurs parties au jugement attaqué ،la tierce opposition n'est recevable que si toutes ces parties sont appelées à l'instance .

ويعلن الاعتراض الفرعي لأشخاص المدعي عليهم ولموطنهم الأصلي كما يمكن ابدائه شفاهةً بالجلسة في مواجهة الخصوم إذا كانوا حاضرين في الجلسة المقدم فيها الاعتراض. دون اتباع الإجراءات العادية لرفع الدعوي¹، وطعن الخارج عن الخصومة في مجال القضاء الإداري يأخذ - دائماً - شكل الطعن الأصلي، أي بصحيفه مستقلة، فيبادر الغير الذي أضر الحكم بحقوقه بالطعن فيه من تلقاء نفسه، دون أن يكون² ذلك مرتبطاً بخصومة أخرى يتمسك فيها أحد الخصوم بالحكم الصادر له لإثبات حقه في مواجهة الغير الطاعن.

المحكمة المختصة :

تختلف المحكمة المختصة بنظر اعتراض الغير على الحكم باختلاف الطريق الذي يتم به تقديم هذا الاعتراض:

أ - **فبالنسبة للاعتراض الأصلي:**³ يرفع الاعتراض الأصلي إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الاعتراض عليه مادة (1/587) مرافعات فرنسي⁴، وتكون مختصة بنظره دون نظر إلى درجتها سواء اكانت محكمة الدرجة الأولى " الإدارية " أو محكمة الدرجة الثانية " القضاء الإداري، ما دام أنها هي التي أصدرت الحكم المرفوع ضده الاعتراض ، فتقدم دعوى الاعتراض إلى محكمة الاستئناف إذا كان الحكم صادراً منها ، ولو كان صادراً بتأييد حكم صدر أصلاً من المحكمة الابتدائية واستئناف أمامها .

وذلك كله لأن المشرع يبغي أن تعرض الخصومة على ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه⁵ باعتبارها نوعاً من معارضة المحكوم عليه غيابياً، لأن ممثله في الخصومة لم يدافع عن حقه غشاً أو اهمالاً، وتكون المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه أكثر إماماً بعناصر النزاع وعلى استظهار الغش والتواطؤ الذي بنت عليه حكمها فتصححه على ضوء ما ينكشف لها عند بحث أسباب قبول الاعتراض⁶، ولا يجوز أن يرفع الاعتراض الأصلي إلى محكمة أعلى درجة من المحكمة التي أصدرت الحكم لأن هذا الاعتراض لا يتضمن تجريحاً للحكم الصادر

¹ د. بشندي عبدالعظيم أحمد : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة ، مرجع سابق ، ص 476 .

² د. محمود مizar حسن خليفه : طعن الخارج عن الخصومة ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 394.

³ أ. محمد العشماوي وعبد الوهاب: قواعد المرافعات، مرجع سابق، ص 1025. د. حسني سعد عبد الواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سابق، ص 167.

⁴ Art 587 :La tierce opposition formée à titre principal est portée devant la juridiction dont émane le jugement attaqué .La décision peut être rendue par les mêmes magistrats Lorsque la tierce opposition est dirigée contre un jugement rendu en matière gracieuse ، elle est formée instruite et jugée selon les règles de la procédure contentieuse.

⁵ C.E. 13 déc . 1975 union des commerçants. Rec. 640 - Pacteau (B.): Contentieux administratif. ،P.U.F ،Edition 2002 ،p،431.

⁶ د. عبد المنعم الشرفاوي: شرح المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص 615.

من المحكمة لاعتبارات لم يكن من الممكن أن تتبينها المحكمة من تلقاء نفسها، ولا يرفع الاعتراض كذلك إلى محكمة ادني درجة من المحكمة التي أصدرت الحكم بدعوي احترام التقاضي على درجتين¹ وذلك حتى لا يتسلط قضاء على قضاء أعلى منه.

ولكن قد يحدث أن يصدر الحكم من محكمة أول درجة بإلغاء القرار الإداري ويتم تأكيد هذا الحكم في الاستئناف، ومن ثمَّ فإن حق الغير في إقامة اعتراضه قد ثبت منذ صدور حكم محكمة أول درجة، وهنا يثور تساؤلا هاما وهو هل يجوز للغير أن يقدم طعنه أمام محكمة أول درجة؟

لم يأخذ مجلس الدولة الفرنسي بهذا الاتجاه وكذلك محكمة النقض الفرنسية² حيث قضى في أحكامه إلى أن طعن الخارج عن الخصومة لا يقدم إلا أمام المحكمة الاستئنافية³ وقد ذهب مفوض الحكومة Galmot إلى ذلك محددًا أن تقديم طعن الخارج عن الخصومة أمام محكمة أول درجة في حالة تأكيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف إنما يؤدي إلى أن يجعل حكم محكمة الاستئناف محل تقدير من محكمة أقل درجة وتخضع أحكامها لرقابتها وهو ما لا يجوز.

ولكن كما سبق وأن أشرنا أن طعن الخارج عن الخصومة يتقيد بميعاد معين وهو شهرين من تاريخ إعلان الحكم، ومن ثمَّ إذ كان الحكم قد طعن فيه بالاستئناف ولم تفصل بعد محكمة الاستئناف في الطعن، فإن محكمة أول درجة تعتبر هي المحكمة المختصة بنظر طعن الخارج عن الخصومة، أما في حالة ما إذا انتهت محكمة الاستئناف من الحكم قبل أن تفصل محكمة أول درجة في طعن الخارج عن الخصومة فإنه يتعين على محكمة أول درجة أن تنقل ملف طعن الخارج عن الخصومة إلى محكمة الاستئناف⁴.

وإذا كان الغير يملك التدخل في الخصومة بمناسبة استئناف الحكم الصادر بالإلغاء، فإن مجلس الدولة الفرنسي قد قبل طعن الخارج عن الخصومة ضد هذا الحكم وأن كان في امكانه أن يتدخل في الخصومة، ولذلك فقد انتهى مجلس الدولة إلى بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية برفض طعن الخارج عن الخصومة استناداً إلى أن الغير يمكنه أن يتدخل في الخصومة الاستئنافية، طالما أن

¹ قضت محكمة الاستئناف بأن قاعده التقاضي على درجتين لا تراعي في حالة معارضة الخصم الثالث لأن المعارضة في حكم صادر من محكمة الاستئناف تكون أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم مع ملاحظه أن معارضة الخصم الثالث تعتبر خصومة جديدة تنظر بالنسبة للمعترض لأول مرة".

"la règle des deux degrés de juridiction n'est applicable ni en matière de tierce opposition ni en matière d'intervention principale. Par suite un recours en tierce opposition contre un arrêt doit être porté directement devant Cour d'appel (A.30avril .1940 B.52-243

² Cass.21 Civ Juin 1882 ،D.P.I.353

³ C.E. 5 Novembre 1823 clog et autres ،Rec ،p 737 ،14 octobre 1966 ،Dlle Boulanger ، A.J.D.A ،1967 ،53 concl . Galmot Rec ،p.547.

⁴ C.E 10 decembre 1975 ،Union des commercants de st-Nazaire ،Rec ،p. 640

الحكم قد صدر ورتب آثار في حق الغير وانه لم يكن طرفاً أو ممثلاً في الخصومة وأن الحكم قد أضر بأحد حقوقه.¹

ب : المحكمة التي تختص بنظر الاعتراض الفرعي²: ترفع المعارضة بطريق فرعي ضد حكم حصل التمسك به أثناء نظر دعوى منظوره أمام محكمة أخرى غير تلك التي أصدرت الحكم المعارض عليه . فالاعتراض الفرعي كطلب عارض يجب تقديمه أمام نفس المحكمة التي تنظر الموضوع الأصلي مادة (588) مرافعات فرنسي حالي³ وتختص المحكمة التي حصل التمسك بالحكم أمامها بالمعارضة إذا توافر شرطين:

الشرط الأول: أن تكون من نفس درجة المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عليه أو أعلى منها في الدرجة مادة (452) مرافعات ملغي، أما إذا كانت المحكمة ادني في الدرجة من المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عليه وجب على هذه المحكمة أن تحيل المعارضة إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عليه. وذلك لأن الاعتراض يؤدي كما سنرى – إلى طرح النزاع من جديد أمام هذه المحكمة وتصدر فيه حكماً قد يؤدي إلى إلغاء الحكم الأول أو تعديله وهذه السلطة لا تكون إلا لمحكمة أعلى من المحكمة التي أصدرت الحكم الأول أو على الأقل من نفس درجتها ولذلك لا تختص المحكمة الإدارية التي تنظر الخصومة الأصلية بالاعتراض الفرعي في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري.

الشرط الثاني: يجب كذلك أن تكون المحكمة التي ترفع إليها الاعتراض الفرعي متفقه من حيث الوظيفة مع المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عليه - الاختصاص النوعي- فلا يجوز مثلاً أن يرفع اعتراض فرعي عن حكم صادر من محكمة استئنائية أمام محكمة مدنية أو محكمة استئنائية من نوع آخر، ولا يجوز أن يرفع اعتراض فرعي عن حكم صادر من محكمة إدارية أمام محكمة مدنية أو العكس فلو حدث أنه رفع اعتراض فرعي عن حكم صادر من محكمة إدارية أمام محكمة مدنية وجب على المحكمة المدنية أن تحيل الاعتراض الفرعي إلى المحكمة الإدارية. فإذا لم يتوافر الشرطان - الاختصاص ودرجه المحكمة – وجب رفع الاعتراض بالطرق المعتادة – اعتراض

¹ C.E.3 juillet 1959 ،Min. T.p ،423. 3 Avril 1968 ،Dame Jacquot Rec ،p،1081

مشار إليه د. عبد الحفيظ الشيمي : طعن الخارج عن الخصومة ، رسالة ، ص 143 .

² أ. محمد العثماوي وعبد الوهاب العثماوي : مرجع سابق ، ص 1025 .

³ Art 588: La tierce opposition incidente à une contestation dont est saisie une juridiction est tranchée par cette dernière si elle est de degré supérieur à celle qui a rendu le jugement ou si ،'étant d'égal degré aucune règle de compétence d'ordre public n'y fait obstacle. La tierce opposition est alors formée de la même manière que les demandes incidentes

Dans les autres cas ،la tierce opposition incidente est portée ،par voie de demande principale ،devant la ،juridiction qui a rendu le jugement.

أصلي - وليس بإجراءات الطلب العارض وتختص المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه
لبنظره ويجب على المحكمة التي حصل التمسك بالحكم المعترض عليه أمامها إذا لم يتوافر الشرطان
أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظره وإحالة الاعتراض إلى المحكمة التي أصدرت
الحكم المعترض عليه.

المطلب الثاني

آثار تقديم اعتراض الخارج عن الخصومة والحكم فيه²⁽²⁾

طعن الخارج عن الخصومة يترتب عليه مجموعة من الآثار القانونية، وهذه الآثار تختلف باختلاف المراحل التي يمر بها الاعتراض، فعند تقديمه تترتب آثار تختلف عن الآثار التي تترتب عند الحكم فيه، وكذلك أيضاً بعد صدور الحكم. وإذا كان طعن الخارج الخصومة يترتب على تقديمه والحكم فيه آثار فهل تختلف آثار طعن الخارج الخصومة في القانون الخاص عن نظيره في القانون العام وتتناول شرح هذه الآثار في فرعين متتالين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الأثر المترتب على تقديم الاعتراض

يترتب على تقديم الاعتراض أثاراً، أحدهما يقع بقوة القانون أي لا تكون للمحكمة المختصة بنظر الطعن سلطة في حصوله، أما الآخر فيختلف عن الأول في أنه لا يترتب إلا إذا رأت المحكمة المختصة أهمية حصوله، وإن كان للقانون دور في وضع الشروط العامة لوقوعه، وهناك أثراً خاصاً يترتب على الاعتراض الفرعي وذلك على النحو الآتي:

الأثر الأول- إعادة طرح النزاع على محكمة الاعتراض:

من شأن رفع طعن الخارج عن الخصومة، إعادة طرح القضية بجميع عناصرها الواقعية والقانونية على المحكمة المختصة بنظره لتقضي فيها من جديد (455) من قانون المرافعات رقم 77 لسنة 1949م³ ويسمي هذا بالأثر الناقل لاعتراض الغير، وهذا الأثر محدد بما سبق الفصل فيه⁴ بالحكم المعترض عليه ، فلا يجوز أن تعرض على محكمة الاعتراض طلبات جديدة لم يسبق عرضها

¹ د. بشندي عبدالعظيم أحمد : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 479 .
² د. محمد الشافعي أبو راس: الطعن في الأحكام الإدارية، مرجع سابق، ص 64 . أ، محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي : قواعد المرافعات ، مرجع سابق ص 65 بند 1414 . د. صادق يحي على : غش الخصوم كسبب لالتماس إعادة النظر ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 32
³ هذه المادة تقابل المدة 2/582 مرافعات فرنسي النص في أصله الفرنسي :

" Elle remet en question relativement à son auteur les points jugés qu'elle critique ، pour qu'il soit à nouveau statué en fait et droit.

⁴ Heurte (A.): Tierce opposition ،Cont. Adm. Encycl. Adm. 1985 ،P. 141.

والفصل فيها بواسطه هذا الحكم ، ولا يستفيد من الحكم الصادر فيه غير من رفعه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

فيكون للمحكمة التي تنظر دعوى الاعتراض أن تعيد النظر في الموضوع من جديد، وللمعترض أن يقدم للمحكمة ما يعن له من أوجه الدفاع وأن يدلي بكل ما لديه من الدفوع، بل يجوز له أن يوسع نطاق الخصومة بتوجيه طلبات فرعية إلى المعارض ضده. أما إذا كانت المعارضة مقدمه لمحكمة الاستئناف فلا يجوز للمعترض أن يبدي طلبات عارضه لأول مرة إلا في الحدود التي نص عليها القانون - قاعده عدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف.

ومن جانبنا نري أنه يجوز التدخل في دعوي اعتراض الغير لكل من له مصلحة منضماً لأحد طرفيها، أو طالباً الحكم لنفسه، كما يجوز لأحد الخصوم أن يدخل من كان يصح اختصامه عند رفع الدعوى أو لإلزامه بتقديم ورقه منتج تحت يده، كذلك يجوز للمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تأمر بإدخال الغير في دعوي الاعتراض لمصلحة العدالة أو اظهاراً للحقيقة.

ويرفع الاعتراض على طرفي الخصومة التي صدر فيها الحكم المعترض عليه ولا يستفيد من الحكم الصادر في الاعتراض إلا من رفعه، ولا تطرح الخصومة من جديد إلا بالنسبة للمعترض فقط لأنه هو الذي لم يسمع دفاعه، ويكون مركزه في هذه الحالة شبيهاً بمركز المعارض في الحكم الصادر ضده غيابياً، أما المعترض ضدهما فلا يقبل من أيهما المطالبة بتعديل الحكم فيما يكون قد قضى به على أحدهما لأنه لا سبيل إلى تعديله لإيهما إلا باتباع طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية التي رسمها القانون.¹

وفي القانون المختلط نصت المادة (422) على أنه إذا قضى بتعديل الحكم فلا يستفيد منه إلا المدعي ، إلا في حالات الارتباط وعدم التجزئة غير أنه يستثنى من ذلك حالات لا يتصور أن يكون الحكم الصادر في الاعتراض قاصر الأثر على المعارض وحده ، كما هو الحال بالنسبة لحالات التضامن وعدم التجزئة ، ويكون ذلك في الحالات التي لا يمكن تعديل الحكم فيها لصالح المعارض وحده دون بقيه الخصوم الذين اختصموا في الحكم المعترض عليه ، وهذا هو ما أشارت إليه المادة (455) مرافعات بقولها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

الأثر الثاني- جواز الحكم بوقف تنفيذ الحكم المعترض عليه:

¹ م. توفيق الرويني : المقال السابق ، ص 75 بند 23. د. عبد المنعم الشرقاوي : المقال السابق ، ص 206 بند 36 .

المبدأ العام الذي يحكم إجراءات المنازعات الإدارية والمدنية هو أنه الطعن لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مادة (454) مرافعات مصري ملغي والمادة (49) ¹ من قانون مجلس الدولة والمادة (579) مرافعات فرنسي ² كذلك لا يوقف الطعن تنفيذ القرار الإداري ، ما لم يوجد نص قانوني يقضي بخلاف ذلك. وهذا عين ما يقال بالنسبة لطعن الخارج عن الخصومة فإذا كان القانون لا يترتب أي أثر واقف سواء على الطعن على القرارات الإدارية أو الطعن على الأحكام المدنية والإدارية، فإن طعن الخارج عن الخصومة لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه.

فالقاعدة أنه لا يترتب على الطعن باعتراض الخارج عن الخصومة منع تنفيذ الحكم أو وقفه إذا كان قد بدئ فيه، ولكن هذا المبدأ لا يحول دون أن يحكم القاضي بوقف ³ تنفيذ الحكم المطعون فيه بطعن الخارج عن الخصومة إذا طلب الغير ذلك بمناسبة اعتراضه على الحكم وإذا رأى أسباباً جديده تدعو لذلك كتوافر حالتي الجدية والاستعجال أي تترتب نتائج يتعذر تداركها في حالة تنفيذ الحكم المطعون فيه. وهو ما تضمنته (المادة 15/811 من قانون القضاء الإداري الفرنسي) ⁴ بخصوص الطعن بالاستئناف والتي تطبق على طعن الخارج عن الخصومة ، من أنه عندما يطعن بالاستئناف ضد حكم صادر عن محكمة إدارية ، فإن قاضي الاستئناف يمكن له -بناءً على طلب المستأنف - أن يأمر بوقف تنفيذ هذا الحكم ، إذا كانت الأسباب التي يتمسك بها المستأنف تبدو - على ضوء التحقيق - جديده وذات طبيعة تبرر رفض الطلبات التي تستهدف الإلغاء المقبول بهذا الحكم، وذلك فضلاً عن إلغاء أو تعديل الحكم المطعون فيه.

¹ مادة 49 من قانون مجلس الدولة الحالي تنص على أنه : لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . وبالنسبة إلى القرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إدارياً لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل ، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه . وانظر د. عزمي عبدالفتاح : الوسيط في قانون المرافعات الكويتي - قانون القضاء المدني ، الكتاب الثاني ، مؤسسة دار الكتب ، الطبعة الثانية 2010/2011م ، ص 904.

² هذه المادة تقابل م 2/244 مرافعات الحالي . تنص على أنه " لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم ، ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ، ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً لصيانة حق المطعون عليه

³ نصت على ذلك المادة 590 مرافعات فرنسي حيث جاء فيها " يكون للقاضي المختص بنظر اعتراض الغير الأصلي أو الفرعي أن يأمر بوقف تنفيذ الحكم المعترض عليه فوقف تنفيذ الحكم المعترض عليه يتوقف على إرادة القاضي .

Pourront ،suivant les circoonstances sus pendre l'exécution du judgment.

⁴ المادة 15/811 من قانون الإجراءات الإدارية الفرنسي بمناسبة الطعن بالاستئناف النص في أصله الفرنسي Art 811/15:Lorsqu'il est fait appel d'un jugement de tribunal administratif prononçant l'annulation d'une décision administrative ،la juridiction d'appel peut ،à la demande de l'appelant ،ordonner qu'il soit sursis à l'exécution de ce jugement si les moyens invoqués par l'appelant paraissent ،en l'état de l'instruction ،sérieux et de nature à justifier ،outre l'annulation ou la réformation du jugement attaqué ،le rejet des conclusions à fin d'annulation accueillies par ce jugement.

وجعل القانون للمحكمة التي تنظر الاعتراض وحدها سلطة وقف تنفيذ الحكم المعترض عليه حتى ولو كانت هذه المحكمة ليست هي التي أصدرت الحكم المعترض عليه أي الحكم المطلوب وقف تنفيذه ، كما لو كان هذا الاعتراض فرعياً وتحققت للمحكمة التي تنظر الخصومة الأصلية شروط نظره م (1/588) ¹ مرافعات فرنسي وذلك لأن هذه المحكمة تكون أقدر من غيرها على بحث جديده الأسباب التي يستند إليها المعترض في طلب وقف التنفيذ ، وتدخل في اعتبارها عند الحكم بوقف التنفيذ احتمال كسب الاعتراض والآثار الخطيرة التي تنتج عن الاستمرار في تنفيذ الحكم ومقدار الضرر الذي يعود على المعترض لو تم تنفيذه، ومن جانبنا نرى أن خضوع طعن الخارج عن الخصومة للقواعد العامة في وقف التنفيذ أمر مهماً للغاية لأنه يحول دون الطعون الكيدية التي يكون هدف الطاعن فقط هو مجرد تعطيل تنفيذ الحكم المطعون فيه وذلك عن طريق الإيعاز إلى شخص من الغير بتقديم اعتراض عليه. ونأمل أن يكون وقف تنفيذ الحكم يحكم به القاضي من تلقاء نفسه سواء طلب الطاعن بذلك أم لا - الغير - وذلك تمشياً مع دور القاضي الإيجابي في المنازعة الإدارية وهيئته على الخصومة كما سبق وأن أوضحنا ذلك في موضعه.

الأثر الثالث-الأثر المترتب على تقديم اعتراض فرعي **Tierce opposition incidente**:

كانت المادة (452) من مشروع قانون المرافعات تنص على أنه (يجوز رفع الاعتراض على صورته طلب عارض بطريق التبع لدعوى أخرى قائمة) ² ومؤدى ذلك أنه إذا حصل التمسك بحكم في قضية منظوره أمام محكمة أخرى غير التي أصدرت الحكم فيجوز الاعتراض على الحكم أمام المحكمة ، ولكن هل يترتب على الاعتراض في هذه الحالة وقف السير في الدعوى الأصلية ؟

لم ينص المشرع على وقف الدعوى الأصلية في هذه الحالة، ولكن لا شك أن للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية وقفها إذا رأت تعذر الفصل فيها قبل الفصل في الاعتراض ويكون حكم الاعتراض وأثره على السير في إجراءات الدعوى الأصلية حكم أي دفع يتعين الفصل فيه قبل الحكم في الدعوى الأصلية. فإذا رأت المحكمة أن الفصل في الاعتراض بقبوله أو برفضه يؤثر على رأيها في موضوع النزاع يتعين عليها وقف السير في نظر الدعوى الأصلية لحين الفصل في الاعتراض، أما إذا كان الحكم في الاعتراض يعتبر عنصراً مستقلاً تماماً عن الحكم في الخصومة الأصلية

¹ Art 588/1: La tierce opposition incidente à une contestation dont est saisie une juridiction est tranchée par cette dernière si elle est de degré supérieur à celle qui a rendu le jugement ou si 'étant d'égal degré aucune règle de compétence d'ordre public n'y fait obstacle. La tierce opposition est alors formée de la même manière que les demandes incidents.

² نصت المادة (477) مرافعات فرنسي على " جواز وقف نظر الدعوى الأصلية في حالة تقديم الاعتراض الفرعي. ويرى البعض أن اغفال المشرع المصري ذكر الحكم الوارد في هذا النص الفرنسي لا يقصد منه عدم الأخذ به، بل لعل ما دفعه إلى ذلك أن هذا الحكم ليس إلا تطبيقاً لقاعده عامه معمول بها في إجراءات الخصومة. د. عبد المنعم الشراوي: اعتراض الخارج عن الخصومة، مرجع سابق، ص 58.

بحيث لا يكون له أي تأثير على الحكم في هذه الخصومة فإن المحكمة تستمر في إجراءات الخصومة الأصلية وتفصل فيها دون أن يتوقف ذلك على الفصل في الاعتراض الفرعي¹ والقرار بوقف الخصومة الأصلية أو الاستمرار فيها مسألة موضوعية تدخل في السلطة التقديرية للمحكمة تبعاً للظروف التي تراها .

الفرع الثاني: آثار الحكم في اعتراض الغير

تنظر المحكمة طلب الاعتراض وفقاً للإجراءات المتبعة في سائر الدعاوى فتتأمل أولاً في مسألة قبول الاعتراض فيتعين على القاضي أن يتحقق أولاً إذا كان الاعتراض قد استوفى شروطه من حيث الشكل القانوني والميعاد ويبحث هل المعارض ممن يجوز له الاعتراض – من الغير أم لا - عملاً بالمادة (1/450 مرافعات) وأن يكون للمعارض مصلحة² ، ثم يقضي بعد ذلك في موضوع الاعتراض أما بالقبول أو بالرفض :

أ - أثر الحكم الصادر بقبول الاعتراض³:

إذا انتهت المحكمة التي قدم إليها الاعتراض إلى قبوله فمعنى هذا أنها الغت الحكم المعارض عليه في حدود ما رفع عنه الاعتراض ورجعت عما سبق أن قضت به إن كانت هي نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض ضده ، أو أنها عدلته أو أبطلته إذا كان الاعتراض قد قدم إلى محكمة أخرى عندما يكون الاعتراض فرعياً⁴ .

فإن كان الاعتراض قائماً على أساس فان القاضي يقوم بمراجعته حقيقياً للحكم الأول ولكن في حدود الأسباب inoyens التي أقيم عليها الاعتراض ، ومن حيث المبدأ فان الشيء المقضى به لن يعدل إلا فيما يتعلق بالغير المعارض ، ولن يزول الحكم إلا في الحدود التي أضرت فيها بحقوق الغير المعارض، لأن القصد من الاعتراض هو إزالة الضرر الواقع على الغير المعارض .

فقبول طعن الخارج عن الخصومة في مجال القانون الخاص يؤثر على المركز القانوني للمعارض ولكن لا يترتب عليه تحسن في مركزه بل يعود إلى حالته قبل صدور الحكم المعارض

¹ د. بشندي عبدالعظيم أحمد : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة ، مرجع سابق ، ص 490 .

² د. صلاح أحمد عبدالصالح: رسالة دكتوراه، مرجع سابق ، ص 114 بند 66 .

³ د. عبدالمنعم الشرقاوي: اعتراض الخارج عن الخصومة، مرجع سابق ، ص 207. د. توفيق الرويني : المرجع السابق ، ص 76 ، بند 24. د. الشافعي محمود صالح أحمد : آليات تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة في مجال المنازعات الإدارية ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 36.

⁴ انظر د. سيد أحمد محمود: الغش الاجرائي ، الغش في التقاضي والتنفيذ، دار النهضة العربية ، دون سنة نشر، ص 268. د. بشندي عبدالعظيم: رسالة ، مرجع سابق ، ص 492 ، ويرى أن طعن الخارج عن الخصومة يختلف عن وسائل الطعن الأخرى ، فلا يؤدي إلى سحب الحكم أي تراجع المحكمة التي أصدرته عنه أو تعديله عن طريق محكمة أخرى غير التي أصدرته وهي المحكمة التي تنتظر الاعتراض ولكن يظل قائماً كما هو ولكن لا يكون محتجاً به في مواجهة المعارض .

عليه¹ ويصبح الحكم المعترض عليه غير محتج به في مواجهته inopposable au Tiers opposant

المادة (582 - 1- 591) مرافعات فرنسي. ² أي تقوم المحكمة بتعديل الحكم المعترض عليه في حدود الاعتراض ، وبالقدر الذي يمس حقوق المعترض ، بمعنى أن يتم حصر آثار التعديل بشخص المعترض وإبقاء آثار الحكم الأصلي بين الخصوم³

ولكن اذا كان الحكم المعترض عليه لا يتناول إلا حقوق المعترض أو كان لا يقبل التجزئة ، فإن استجابة المحكمة لدعوى المعترض لا تتمثل فقط بتعديل جزء من الحكم المعترض عليه ، وإنما تتمثل أيضاً بتعديل ذلك الحكم تعديلاً كلياً أي إبطاله بجميع أجزائه ، عندئذ تكون آثار إبطال الحكم شاملة بالنسبة لجميع الخصوم⁴ . - ⁵

وتنص المادة (455) مرافعات⁶ من القانون السابق على أنه " لا يستفيد من الحكم الصادر في الاعتراض غير من رفعه ما لم ينص القانون على غير ذلك " وهذا النص ما هو إلا تطبيقاً لقاعدة

¹ د. بشندي عبدالعظيم: رسالة، م سابق ، ص 492. فمثلاً يترتب على قبول اعتراض الدائن المرتهن على الحكم ببيع العقار المرهون إلى إعادة تسجيل رهن المعترض على هذا العقار ولكن لا يؤدي إلى أن يكون له ترتيب أفضل عما كان له قبل البيع .

² Art 591 : La décision qui fait droit à la tierce opposition ne rétracte ou ne réforme le jugement attaqué que sur les chefs préjudiciables au tiers opposant. Le jugement primitif conserve ses effets entre les parties ، même sur les chefs annulés. Toutefois la chose jugée sur tierce opposition l'est à l'égard de toutes les parties appelées à l'instance en application de l'article 584

ونصت المادة 387 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه " إذا قبل القاضي اعتراض الغير الخارج عن الخصومة على الحكم أو القرار أو الأمر ، يجب أن يقتصر على إلغاء أو تعديل مقتضيات الحكم أو القرار أو الأمر التي اعترض عليها الغير والضارة به ، ويحتفظ الحكم أو القرار أو الأمر المعترض فيه بآثاره إزاء الخصوم الأصليين ، حتى فيما يتعلق بمقتضياته المبطلّة ، ماعدا حالة عدم قابلية الموضوع للتجزئة المنصوص عليها في المادة 382 أعلاه . ونصت هذه المادة على إذا كان الحكم أو القرار أو الأمر صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ، لا يكون اعتراض الغير الخارج عن الخصومة مقبولاً إلا إذا تم استدعاء جميع أطراف الخصومة .

³ Couchez(G.): procédure civile، 11^{ème} éd، Dalloz، paris 1978 Armand Colin، 2000 p.355

⁴ د. هادي حسين على الكعبي ، د. مروى عبدالجليل السويدي : الطعن بطريق اعتراض الغير ، مرجع سابق ، ص 20 . د. وجدي راغب د. عزمي عبدالفتاح : مبادئ القضاء المدني الكويتي، مرجع سابق، ص 598.

⁵ المادة 229 مرافعات العراقي تنص على أنه " اذا ثبت ان المعترض اعتراض الغير محق في اعتراضه عدلت المحكمة الحكم المعترض عليه في حدود حقوق المعترض دون الاجزاء الاخرى من الحكم. وإذا كان الحكم لا يتناول الا حقوق المعترض ابطلته كله واذا اخفق المعترض في اعتراضه رد طلبه والزم بالمصاريف دون اخلاق بحق خصمه في المطالبة بالتعويضات .

⁶ نصت الفقرة الثانية من المادة 2/455 مرافعات على أنه " لا يستفيد من الحكم غير من رفعه ما لم يكن موضوع النزاع غير قابل للتجزئة " فإذا كان موضوع النزاع الذي فصل فيه الحكم غير قابل للتجزئة فلا يتصور أن يكون الحكم الصادر في الاعتراض قاصر الأثر على المعترض ، ويكون موضوع النزاع غير قابل للتجزئة إذا كان يستحيل تنفيذ الحكم بالنسبة لبعض الخصوم مع تعديله أو الغائه بالنسبة للباقيين . وفي هذا السياق قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه " إذا صدر حكم بتقرير حق ارتفاق على عقار في مواجهة مالك العقار ، ثم توفي مالك العقار وقدم أحد الورثة - ملاك العقار على الشيوخ - اعتراضاً على الحكم الصادر على مورثه بدعوى غش المورث أو توأطئه مع الخصم فإذا قبل اعتراضه فلا يتصور أن يبقى حق الارتفاق مقررراً على عقار بالنسبة لبعض الورثة الملاك على الشيوخ مع الغائه بالنسبة للآخرين ، فقبول الاعتراض يترتب عليه الغاء حق الارتفاق بالنسبة

عامّة في قانون المرافعات تقضي بأن إجراءات المرافعات نسبية الأثر بمعنى أنه إذا تعدد المدعون أو المدعي عليهم أو انفرد أحد هؤلاء أو أولئك بمباشرة إجراء من إجراءات الخصومة أو وجهة إلى خصم له دون سائر خصومه فإن هذا الإجراء لا يستفيد منه إلا من باشره ولا ينتج أثره إلا في حق من وجه إليه ، وإذا تعدد المحكوم عليهم وطعن في الحكم بعضهم أو اسقط بعضهم حقه في الطعن بتقويت ميعاده فلا يستفيد من أثر الطعن إلا من رفعه . ويبقى باب مغلّقاً في وجه من لم يرفعه ، ولو أدى الأمر في النهاية إلى إلغاء الحكم المطعون فيه في حق الطاعن مع صيرورته حائزاً لقوة الشيء المحكوم به في حق غيره .¹

وطعن الخارج عن الخصومة في مجال القانون الإداري يختلف عن نظيره في القانون الخاص، فالأصل أن الحكم الصادر في منازعات القانون الخاص له حجبية نسبية ، فإذا ما رتب هذا الحكم آثاراً ضارة في مواجهة الغير فله أن يعترض على هذا الحكم ، وفي هذه الحالة يبقى الحكم سارياً في مواجهة الخصوم الأصليين ولا ينفذ في مواجهة الغير الذي نجح باعتراضه على الحكم موضوعياً .

أما في نطاق القانون العام، لاسيما دعوى الإلغاء، فإن الحكم الأصلي إذا ما صدر بإلغاء القرار الإداري فإن حجبيته تكون على الكافة، فإذا ما اعترض الغير على هذا الحكم ونجح موضوعياً فإن الطبيعة الموضوعية لهذه الدعوى تقتضي إلغاء الحكم السابق المعترض عليه الغاءً حقيقياً في مواجهة الكافة. وبعبارة أخرى اعتبار حكم الإلغاء كأن لم يكن " non avenue " فيزول عندئذٍ بأثر رجعي² ، وقد لا يكون الإبطال إلا جزئياً وذلك على أساس الطلبات والأسباب المقدمة

وفي هذا السياق قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه " في حالة قبول طعن الخارج عن الخصومة فإنه يترتب على ذلك إلغاء الحكم المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن³ . ويرى البعض من الفقه المصري⁴ أن الحكم الصادر في الاعتراض ينتج أثره في مواجهة الكافة وأن الاعتراض على أحكام الإلغاء لا يتنافى بهذا الوضع مع حجبتها المطلقة ، فالحجبية المطلقة لا تحول دون إلغاء الحكم كلية ،

للجميع ، فموضوع النزاع في هذه الصورة غير قابل للتجزئة ، ويكون أثر الحكم الصادر بقبول الاعتراض واحداً بالنسبة للمعترض ولغيره ممن يكون في نفس مركزه . محكمة الاستئناف المختلطة ، جلسة 1941/1/2 م ، منشور بمجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة 53 ، ص 56 ، لدى (د. عبدالمنعم الشرقاوي : اعتراض الخارج عن الخصومة ، مجلة القانون والاقتصاد ، مرجع سابق ، ص 209) .
¹ د. عبدالمنعم الشرقاوي : الإشارة السابقة ، ص 590 ، بند 37.

² C.E ، 28 Mai 1971 ، Epoux Godet ، Rec . ، 394

³ المحكمة الإدارية العليا : الطعن رقم 1523 لسنة 5 ق جلسة 1962/4/28 م. مجموعة المكتب الفني ، سنة 7 ، قاعده رقم 71 ، ص 731. سابق الإشارة إليه : حيث قبلت طعن الخارج عن الخصومة ونجح هذا الطعن موضوعاً وقضت بإلغاء الحكم المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن . وذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أنه عند قبول طعن الخارج عن الخصومة فإن آثار الحكم موضوع الطعن تستبعد تجاه الطاعن فقط ، بمعنى أن الحكم المطعون فيه يظل قائماً كما هو ولكن لا يكون منتجاً لأثاره في مواجهة الطاعن . انظر د. محمود مizar حسن ، رسالة دكتوراه ، رجع سابق ، مشيراً إلى رأي الفقيه ديباش :

p 524 ، éd 1992 ، thémis·Debbasch (ch): institutions et droit administratif

⁴ د. عبدالمنعم عبدالعظيم جيره : آثار حكم الإلغاء ، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص 271

ويقترب الاعتراض بهذه الصورة من الطعن بالاستئناف أو النقض على حكم الإلغاء ، ولم يقل أحد انهما يتعارضان مع حجيتها المطلقة.

ب - أثر الحكم الصادر برفض الاعتراض :

إذا رأت المحكمة عدم قبول الطعن أو رفضه لأي سبب من الأسباب سواءً لوجود عيب في الشكل أو لعدم وجود صفة للمعترض في رفعه أو لرفع الاعتراض في غير المواعيد القانونية فإنها تحكم بذلك¹ ، ويؤدى الحكم بعدم قبول الاعتراض إلى أن يصير الحكم المعترض عليه محتجاً به في مواجهة الغير المعترض، فتسري آثار هذا الحكم بالنسبة له وتنفذ في مواجهته طبقاً لما ورد به،⁽²⁾ دون أن يكون له دفع ذلك بالاعتراض عليه مرة أخرى لأن حجية الحكم السابق بعدم قبول الاعتراض تمنعه من إعادة رفعه مرة أخرى.³

وفي هذه الحالة يجب على المحكمة مصادره الكفالة المقدمة من المعترض كلها أو بعضها أو الغرامة، فقد أبدى مجلس الدولة الفرنسي الكثير من التشدد في حالة عدم قبول طعن الغير الخارج عن الخصومة منذ عام 1953م وحكم على الغير المعارض بالغرامة⁴. ولا يخل هذا بحق المعترض ضدهما في التعويض وهذا ما نصت عليه المادة (456) مرافعات⁵ من القانون السابق حيث جاء فيها (إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض أو برفضه ألزمت المعترض بغرامه لا تزيد على عشرين جنيهاً فضلاً عن التضمينات أن كان لها وجه) .

وقد أثار النص على تغريم المعترض الذي فشل في اعتراضه معارضة كثير من الفقه المصري، لأنهم يرون في ذلك شذوذاً عن القواعد القانونية إذ أن المعترض إنما يباشر حقاً منحه له القانون، وأنه لو ساغ جدلاً تقدير الغرامة بالنسبة لحاله الاعتراض المبني على الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم، فإن تقريرها غير سائغ في الحالة التي يجوز للدائنين والمدينين المتضامنين، وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم⁶.

¹ م. توفيق الرويني : اعتراض الخارج عن الخصومة ، مرجع سابق ، ص 75.

² د. حسني سعد عبدالواحد : تنفيذ الأحكام الإدارية ، مرجع سابق ، ص 169.

³ د. بشندي عبدالعظيم أحمد : رسالة ، مرجع سابق ، ص 495 . د. صلاح أحمد عبدالصادق ، رسالة ، مرجع سابق ، ص 150 . د. محمود مizar حسن : رسالة دكتوراه ، ص 409 .

⁴ Auby (J.-M.) et Drago (R.): Traité de contentieux administratif ، op. cit. ، p. 636.

⁵ بالنسبة للقانون الفرنسي كانت المادة رقم 79 من الأمر الصادر في 31 يوليو سنة 1945 م قد خولت القاضي الحكم عليه بالغرامة وتركت له تحديدها حسب الأحوال ، وكانت هذه المادة لم تضع حداً للغرامة التي يمكن أن يحكم بها القاضي ، فإن المادة رقم 38 من مرسوم 22 يونيو 1806 كانت تحدد الحد الأقصى للغرامة خمسين فرنكاً وقد رفعت المادة رقم 28 من المرسوم رقم 78 - 62 الصادر في 20 يناير 1978 . (D.1978 ، Rec. ، 265 ، p.147et والمضافة إلى المادة رقم 1-57 من المرسوم رقم 63 - 766 الصادر في 30 يوليو سنة 1963) الحد الأقصى للغرامة إلى عشرة الاف فرنك .

⁶ انظر أ. محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي: قواعد المرافعات، مرجع سابق، ص 1026، بند 1415.

وكان الأفضل أن يخلو القانون المصري من النص على هذا الجزاء وخاصة أن معظم التشريعات الحديثة التي نظمت هذا النوع من التظلم لم تنص على الغرامة ؛ لأنه بسبب فرض هذه الغرامة قد يصبح طريق اعتراض الخارج عن الخصومة طريقاً نظرياً لا يلجأ إليه إلا مجازف أو مخطئ في اختيار وسيلة الدفاع عن حقه ودفع الاحتجاج عليه بالحكم ، لأن أمامه السبل الأخرى¹

وبالإضافة إلى كل هذا فليس هناك مبرر لأن يخص المشرع المصري المعارض الذي فشل في اعتراضه بهذه الغرامة، بينما لا يفرض شيئاً منها على غيره ممن يلجأ إلى طرق الطعن الأخرى ويفشل فيها. قد يكون هذا مستساغاً في التشريعات التي توجب الحكم بالغرامة على المستأنف الذي يقضي برفض استئنافه كالقانون الفرنسي والقانون اللبناني، إلا أنها ليست مستساغة ولا مقبولة في التشريع المصري، ولم يتبع ما اتبعته هذه التشريعات من توقيع الغرامة على المستأنف الذي أخفق في استئنافه. أما التضمينات فلا تقضي بها المحكمة إلا إذا أثبت الطرف الآخر المختصم - المدعي عليه - في المعارضة أنه أصابه ضرر، كما لو أثبت أنه أصابه ضرر من جراء وقف تنفيذ الحكم المعارض عليه. وأساس هذه التعويضات المسؤولية التقصيرية، فعلي الخصم المضار أن يثبت خطأ المعارض في تقديم اعتراضه، ويثبت أن هناك ثمة ضرراً لحقه بسبب الاعتراض، ولا تقضي المحكمة بالتضمينات أو بالتعويض من تلقاء نفسها وإنما تقضي بها بناءً على طلب الخصم الذي أضر به الاعتراض وتطبيقاً للقواعد المقررة تقضي المحكمة بمصاريف دعوى الاعتراض القضائية على الخصم الذي خسر الدعوى^{2 - 3}

وإذا ثبت للمحكمة أن الاعتراض ذو طابع تسويفي أو تعسفي فإنها تحكم بالغرامة على الغير المعارض حتى ولو لم يكن قد ترتب على اعتراضه أي ضرر بالمدعي عليه⁴.

ج - الطعن في الحكم الصادر في الاعتراض:

والحكم الذي يصدر برفض الاعتراض أو بقبوله لا يجوز الطعن فيه بهذا الطريق مرة أخرى وذلك وفقاً لنص المادة (247) من قانون المرافعات الحالي⁵ التي تطبق في هذه الحالة، ولكن يجوز الطعن

¹ انظر د. عبد المنعم الشرقاوي: اعتراض الخارج عن الخصومة، مرجع سابق، ص 211. التي لا يترتب على أي منها تعريضه لتوقيع أية غرامة عليه.

² د. حسني سعد عبدالواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سابق، ص 171.

³ prévue initialement par l'art.79 de l'ord'. du 31 juill.1945 [par ex. 'C.E ،15 fé.1980 m sc/du 73 'avenue du commandant-Barré à viry-châtillon: Rec. CE ،Tab .841] ،cette amende pour recours abusif se déduit de l'application notamment des dispstions du livre (CJA ،Art .832-5 préc. ،al.2.(

⁴ د. بشندي عبدالعزيز أحمد : رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 497 . وانظر :

.2001.p.697 ،Dalloz ،7éme éd. ،Debbasch (Ch.) Ricci (J.-Cl.) ؛ Contentieux administratif

⁵ مادة 247 : الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس ،C.E ،5 janv. 1951 ،Rec.،Guiderdoin،p.5. وفي هذا المعنى انظر المحكمة

في الحكم الصادر برفض الاعتراض بنفس طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المعترض عليه (التماس إعادة النظر ، الاستئناف ، النقض). وإذا كان الحكم صادراً من محكمة النقض أو الإدارية العليا فلا يجوز الطعن فيه بأي طريق على اعتبار أن أحكام محكمة النقض لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. لأنها تصدر من أعلى هيئة قضائية. كما يقبل الاعتراض عليه بذات الطريق إذا ما كان قضى بالزام وتعلق به حق للغير أصابه ضرر منه ولم يكن قد مثل في الخصومة بنفسه أو بواسطة ممثل عنه. وتوافرت شروطه.¹

(الخاتمة)

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً لا منة فيه ولا رياء على ما أنعم على به من إتمام هذا العمل المتواضع الذي أجهدت نفسي في إعداده وبذلت ما بوسعي لإخراجه على هذا النحو وعانيت في سبيل ذلك ما لا يعلمه إلا الله.

لكن الله يأبى أن يكون كتاب مثل كتابه ، لذا أرجو ممن يطالع هذا البحث أن ينظر إليه بعين المقوم والناصح لا بعين العائب والقادح فهذا عمل بشري والكمال لله وحده ، فقلما يخلو بحث من العيوب والهفوات وقلما ينجو باحث من العثرات ، وبهذا ينطبق على هذه الرسالة قول العماد الأصفهاني : " إني رأيت أنه لا يكتب أحد في يومه كتاباً إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قُدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقض على جملة البشر ، لذا اسأل الله أن يغفر لي الزلات إنه سميع قريب مجيب الدعوات .

أما بعد:

تناولنا بالدراسة في موضوع البحث "اعتراض الغير الخارج عن الخصومة" العديد من الموضوعات واستأذن القارئ في أن تكون هذه الخاتمة بمثابة إطلالة سريعة على هذه الدراسة ككل، حتي لا تبدو هذه الخاتمة وكأنها ملخص لكل ما تناولته بالبحث في موضوع الدراسة، وذلك لأن الحديث عنها سوف يكون معاداً، وفاقداً لكل معنى طالما ضمته الدراسة بين دفتيها كلاً في موضعه .

الإدارية العليا : الطعن رقم 21738 لسنة 56 قضائية عليا ، جلسة 2011/6/11م، الدائرة الأولى مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في السنتين الخامسة والخمسين والسادسة والستين من أول أكتوبر 2009: آخر سبتمبر 2011م، المكتب الفني ، المبدأ رقم 121، ص 1077.

¹ د. حسني السيد بسيوني: دور القضاء في المنازعة الإدارية، دراسة تطبيقية مقارنة للنظم القضائية في مصر وفرنسا والجزائر، الجزء الأول، دار نشر عالم الكتب، طبعة 1981م، ص 293

في الحقيقة حجر الزاوية لموضوع رسالتنا هو اعتراض الغير الخارج عن الخصومة" ، ، وقد قمنا بعرض ذلك في فصلين وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من النتائج والتوصيات. ورأينا أن اعتراض الخارج عن الخصومة هو صورته أخرى من صور الخصم العارض أو وسيلة أخرى علاجية إلى جانب الوسائل الوقائية – التدخل والإدخال – يستخدمها الخارج عن الخصومة لدفع التمسك بالحكم في مواجهته إذا لم يكن قد ادخل أو تدخل في الخصومة لأي سبب من الأسباب وظل على صفته هذه حتي صدور الحكم في النزاع ، وتتمثل هذه الوسيلة في السماح للغير بالطعن في الحكم عن طريق طعن الخارج عن الخصومة La Tierce opposition أو معارضة الخصم الثالث، ليجنبوا أنفسهم آثاره الضارة .

ورأينا أن قانون المرافعات المصري الملغي رقم 77 الصادر في 1949م نظم طعن الخارج عن الخصومة كطريق من طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العادية ، حيث كانت تنص المادة (450) من قانون المرافعات الملغي على أنه " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجه عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو توأطئه أو إهماله الجسيم " وكذلك يجوز للدائنين أو المدينين المتضامنين وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم.

وعند صدور قانون المرافعات الحالي رقم 13 لسنة 1968م ، كنا نأمل من المشرع وهو بصدد وضع قواعد ونصوص قانون المرافعات الحالي أن يأخذ بالمبدأ الذي كان يقرره قانون المرافعات الفرنسي القديم في المادة (474) ، وذلك حماية للخارج عن الخصومة وتجنبيه آثار الحكم التي تضر به والتي تصدر في غيابه ، إلا أن المشرع المصري قد عدل عنه بصورة نهائية وأدرج بعض حالات طعن الخارج عن الخصومة ضمن حالات الطعن بالتماس إعادة النظر ، وهو ما تضمنته الفقرة السابعة والثامنة من المادة (241) من قانون المرافعات ، حيث نصت الفقرة السابعة على جواز الطعن بالتماس " إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى وذلك فيما عدا حاله النيابة الاتفاقية .

بينما تنص الفقرة الثامنة على أنه يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر " لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجه عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثله أو توأطئه أو إهماله الجسيم

واتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن القانون المصري الحالي حينما أجاز للغير الطعن في الأحكام لم يجعل ذلك بطريق خاص به، بل بطريق التماس إعادة النظر، ومما لا شك فيه أنه لا يمكن بحال من الأحوال التسوية بينه وبين الطعن بالتماس إعادة النظر، فالطعن بالتماس إعادة النظر لا يكون

إلا ممن كان خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم ، أما طعن الخارج عن الخصومة لا يكون إلا من شخص لم يكن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم لا بشخصه ولا بمُمثِّل إجرائي له ، ومن ثمَّ فإنه لا يمكن المساواة بين الطعن بطريق الخارج عن الخصومة وبين الطعن بطريق التماس إعادة النظر .

كما أن طعن الخارج عن الخصومة يختلف عن التماس إعادة النظر في أن كل الأحكام تكون محلاً لطعن الخارج عن الخصومة، أما الالتماس فلا ينصب إلاً على الأحكام النهائية فقط ماده (585) مرافعات فرنسي والمادة (241) مرافعات مصري. كما أن التجاء الخارج عن الخصومة إلى الطعن بالتماس إعادة النظر إذا بني على غش أو تواطؤ أو إهمال من كان يمثله، قول مردود عليه، بأن الطعن في الحكم بالتماس إعادة النظر لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم، فإذا كان غش النائب أو تواطؤه أو إهماله الجسيم يترتب عليه اعتبار من مثله خارجاً عن الخصومة فكيف يستطيع الأخير الطعن في الحكم؟

هذا فضلاً عن الحالة التي لا يكون فيها الشخص طرفاً شخصياً في الخصومة ولا مُمثلاً في إجراءاتها وأضر الحكم الصادر فيها بحقوقه، فكيف له أن يحمي هذه الحقوق ويحافظ عليها.

أما بالنسبة للقوانين الخاصة بمجلس الدولة المصري، قد بينا أنها خلت من النص الصريح والمباشر على طعن الخارج عن الخصومة، وقد تعاقب على وجود مجلس الدولة المصري منذ إنشائه خمسة قوانين، أولها القانون رقم 112 لسنة 1946 م وآخرها القانون الحالي رقم 48 لسنة 1972م ، ولم تنص هذه القوانين على طريق طعن الخارج عن الخصومة .

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي فقد خول في قانون المرافعات الحالي الحق في الطعن باعتراض الغير لكل ذي مصلحة لم يكن طرفاً ولا ممثلاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه المادة (582) مرافعات فرنسي حتي المادة (592) حيث وضع تنظيمًا كاملاً له، فالمادة (582) تنص على أن طعن الخارج عن الخصومة طريق طعن يقدم من شخص من الغير بقصد سحب أو تعديل الحكم الصادر في الدعوى الأصلية " .

أما بالنسبة للقانون الإداري الفرنسي فقد بينا أن طريق معارضة الخصم الثالث قد وجد منذ زمن طويل فقد نصت عليه المادة (37) من المرسوم الصادر في 22 يوليو 1806 الذي ظل يحكم الإجراءات أمام مجلس الدولة حتي سنة 1940(ماده 37 إلى 39 منه) ، إلى أن صدر أمر 31 يولييه سنة 1945 ونظم طعم الخارج عن الخصومة أمام مجلس الدولة بالمادة (79) وجاءت عبارات النص عامه ، مقرره حق من لا يختصم في الدعوى ، ولم يعلن بها ، ولم يحضر جلساتها ، في أن يطعن في الحكم الصادر فيها ، إذا صدر الحكم ماساً بحق من حقوقه .

ووفقاً لتعديل عام 2000 نص المشرع الفرنسي على هذا الطريق من طرق الطعن في الأحكام الغيابية في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثامن من التقنين الحالي للقضاء الإداري C.J.A في المواد (1-832 إلى 5-832) ، حيث نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أنه " يكون لكل شخص أن يطعن باعتباره خارجاً عن الخصومة في أي قرار قضائي يضر بحقوقه وذلك طالما أنه أو الذين يمثلونه لم يكونوا حاضرين أو لم يتم استدعاؤهم بصورة مشروعة في الخصومة التي أسفرت عن صدور هذا القرار .

ويشترط لقبول طعن الخارج عن الخصومة أن يكون الطاعن من الغير وأن يكون للمعترض مصلحة في اعتراضه، وهي تتحقق إذا أثبت المعترض- الطاعن- أن الحكم قد ألحق به ضرراً أو من المؤكد أن يترتب عليه ضرر له؛ فإذا لم يثبت المعترض ذلك فإن اعتراضه يكون غير مقبول، ويرفع طعن الخارج عن الخصومة بنفس الإجراءات التي ترفع بها الدعوى، أمام المحكمة التي أصدرت الحكم.

ويجوز الطعن من حيث المبدأ ضد كل حكم قضائي بمعارضة الغير من الخصومة ما لم يرد نص صريح في القانون يقضى بخلاف ذلك، ويبقى للخارج عن الخصومة الحق في الاعتراض على الحكم ما لم يسقط حقه بمضي المدة، كما استقر قضاء مجلس الدولة على أن مدة الطعن تكون ستون يوماً من تاريخ علم الطاعن بالحكم أو إعلانه به.

ورأينا أنه من شأن رفع طعن الخارج عن الخصومة، إعادة طرح القضية بجميع عناصرها الواقعية والقانونية على المحكمة المختصة بنظره لتقضي فيها من جديد ، والقاعدة أنه لا يترتب على الطعن باعتراض الخارج عن الخصومة منع تنفيذ الحكم أو وقفه إذا كان قد بدئ فيه ، ولكن هذا المبدأ لا يحول دون أن يحكم القاضي بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بطعن الخارج عن الخصومة إذا طلب الغير ذلك بمناسبة اعتراضه على الحكم وإذا رأى أسباباً جديده تدعو لذلك كتوافر حالتها الجدية والاستعجال أي تترتب نتائج يتعذر تداركها في حالة تنفيذ الحكم المطعون فيه .

ورأينا أن طعن الخارج عن الخصومة في مجال القانون الإداري يختلف عن نظيره في القانون الخاص، فالأصل أن الحكم الصادر في منازعات القانون الخاص له حجية نسبية ، فإذا ما رتب هذا الحكم أثراً ضاراً في مواجهة الغير فله أن يعترض على هذا الحكم، وفي هذه الحالة يبقى الحكم سارياً في مواجهة الخصوم الأصليين ولا ينفذ في مواجهة الغير الذي نجح باعتراضه على الحكم موضوعياً، ولكن إذا كان الحكم المعترض عليه لا يتناول إلا حقوق المعترض أو كان لا يقبل التجزئة، فإن استجابة المحكمة لدعوى المعترض لا تتمثل فقط بتعديل جزء من الحكم المعترض

عليه، وإنما تتمثل أيضاً بتعديل ذلك الحكم تعديلاً كلياً أي إبطاله بجميع أجزائه، عندئذ تكون آثار إبطال الحكم شاملة بالنسبة لجميع الخصوم .

أما في نطاق القانون العام، لاسيما دعوى الإلغاء، فإن الحكم الأصلي إذا ما صدر بإلغاء القرار الإداري فإن حجيته تكون على الكافة، فإذا ما اعترض الغير على هذا الحكم ونجح موضوعياً فإن الطبيعة الموضوعية لهذه الدعوى تقتضي إلغاء الحكم السابق المعترض عليه إلغاءً حقيقياً في مواجهة الكافة، وبعبارة أخرى اعتبار حكم الإلغاء كأن لم يكن، فيزول عندئذٍ بأثر رجعي، وقد لا يكون الإبطال إلا جزئياً وذلك على أساس الطلبات والأسباب المقدمة.

أما في حالة عدم قبول الطعن أو رفضه لأي سبب من الأسباب سواءً لوجود عيب في الشكل أو لعدم وجود صفة للمعترض في رفعه أو لرفع الاعتراض في غير المواعيد القانونية فإنها تحكم بذلك، ويؤدي الحكم بعدم قبول الاعتراض إلى أن يصير الحكم المعترض عليه محتجاً به في مواجهة الغير المعترض، فتسري آثار هذه الحكم بالنسبة له وتنفذ في مواجهته طبقاً لما ورد به ، دون أن يكون له دفع ذلك بالاعتراض عليه مرة أخرى لأن حجية الحكم السابق بعدم قبول الاعتراض تمنعه من إعادة رفعه مرة أخرى .

والحكم الذي يصدر برفض الاعتراض أو بقبوله لا يجوز الطعن فيه بهذا الطريق مرة أخرى، ولكن يجوز الطعن في الحكم الصادر برفض الاعتراض بنفس طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المعترض عليه.

وفي ختام الدراسة خلصنا إلى جملة من التوصيات، ربما تجد آذاناً مصغيةً لدى المشرع، نجملها على النحو الآتي:

لأهمية دور الطعن باعتراض الغير في منع صدور أحكام متعارضة أو متناقضة في قضائها ، لذا ندعوا المشرع:

- 1- أن يعود ويفرد للغير الخارج عن الخصومة طريق حماية خاص به متمثلاً في الطعن في الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة، وحتى يؤدي التعديل غايته، فنرجو أن يبسط المشرع نطاق الاعتراض فلا يقصره فقط على الحالتين التي كان ينص عليهما في المادة (450) مرافعات ملغي مقتدياً في ذلك بقانون المرافعات الفرنسي الجديد وقانون القضاء الإداري الجديد.
- 2- أن يعدل الفقرة الثامنة من المادة (241) بحيث تحذف هذه الفقرة من ضمن أسباب التماس إعادة النظر وضرورة النص عليها ضمن أسباب الاعتراض على الحكم صراحة بحيث يكون هذا النظام شاملاً وواضحاً ولا يقتصر على الحالة المنصوص عليها في المادة (8/241) من القانون الحالي أو الحالتين اللتين كانتا منصوصا عليهما في قانون المرافعات الملغي ، وعدم الخلط بين

طعن الخارج عن الخصومة وبين الطعن بالتماس إعادة النظر من حيث الأشخاص الذين يجوز لهم مباشرة طعن الخارج عن الخصومة والطعن بالتماس إعادة النظر .

3- يتبنى وينصوح واضحاً نظام اعتراض الخارج عن الخصومة كوسيلة من وسائل حماية المشروعية المتمثلة بحماية الحقوق المكتسبة للغير، وأن ينظمه بشكلٍ شاملٍ وواضحٍ ، لتكون نصوص المواد التي تنظم طريق طعن الخارج عن الخصومة- سواءً في صلب قانون المرافعات المدنية أو في قانون إجراءات إدارية عند إصداره - على النحو الآتي :

المادة الأولى : طعن الخارج عن الخصومة طريق طعن يقدم من شخص من الغير بقصد سحب أو تعديل الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، ويفصل في القضية من جديد من حيث الواقع والقانون .

المادة الثانية: يجوز اعتراض الغير لكل شخص ذي مصلحة لم يكن خصماً ولا ممثلاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

المادة الثالثة: يرفع الاعتراض إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، ويجب ان تشتمل صحيفته على بيان الحكم المعترض عليه وتاريخه وأسباب الاعتراض وإلا كانت باطلة . ويجب علي المعترض أن يودع خزانة المحكمة مبلغ مئتي جنيه على سبيل الكفالة، ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الاعتراض إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع، ويكفي إيداع كفالة واحدة في حالة تعدد المعترضين إذا اقاموا اعتراضهم بصحيفة واحدة ، ويعفي من إيداع الكفالة من اعفي من أداء الرسوم القضائية، وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الاعتراض أو بعدم جوازه أو بسقوطه أو بطلانه أو برفضه، ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الاعتراض مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم .

المادة الرابعة: جميع الأحكام قابلة لاعتراض الغير ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة الخامسة: يجوز رفع الاعتراض على صورة طلب عارض بطريق التبع لدعوى أخرى قائمة ما لم تكن المحكمة غير مختصة نوعياً بذلك أو كانت أدنى من التي أصدرت الحكم، ففي هذه الحالة لا يجوز الاعتراض إلا بدعوى أصلية ترفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم.

المادة السادسة: يبقى للخارج عن الخصومة الحق في الاعتراض على الحكم قائماً لمدة خمس عشرة سنة ، تسري من تاريخ صدوره ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

غير أن هذا الأجل يحدد بستون يوماً من تاريخ علم الطاعن بالحكم أو من تاريخ إعلان الغير بالحكم، ويسري هذا الأجل من تاريخ الإعلان الذي يجب أن يشار فيه إلى ذلك الأجل وإلى الحق في ممارسة اعتراض الغير الخارج عن الخصومة، أو من تاريخ أي إجراء من إجراءات تنفيذه.

المادة السابعة: الاعتراض على الحكم لا يوقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة المرفوع إليها بوقفه لأسباب جديدة.

المادة الثامنة: يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الدعوى إلى المحكمة من جديد، وذلك بالنسبة لما يتناوله الاعتراض فقط، وإذا قبلت المحكمة الاعتراض فلا يجوز لها أن تلغي الحكم المعارض عليه أو تعدله إلا بالنسبة لأجزائه الضارة بالمعارض، وإذا كان الحكم لا يتناول إلا حقوق المعارض أبطلته كله، ولا يستفيد من الحكم الصادر في الاعتراض غير من رفعه.

المادة التاسعة: إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض أو برفضه فيجب عليها مصادره الكفالة المقدمة من المعارض كلها أو بعضها أو الغرامة فضلا عن التعويضات إن كان لها وجه.

وإذا ثبت أن المعارض محق في اعتراضه عدلت المحكمة الحكم المعارض عليه في حدود حقوق المعارض دون الاجزاء الاخرى من الحكم، وإذا كان الحكم لا يتناول إلا حقوق المعارض ابطلته كله وإذا أخفق المعارض في اعتراضه رد طلبه والزم بالمصاريف دون إخلال بحق خصمه في المطالبة بالتعويضات.

المادة العاشرة: الحكم الذي يصدر برفض الاعتراض أو بقبوله لا يجوز الطعن فيه بهذا الطريق مرة أخرى، ويجوز الطعن في الحكم الصادر في اعتراض الغير الخارج عن الخصومة بنفس طرق الطعن في الأحكام.

وهكذا نكون قد انتهينا من بحث موضوع حماية الغير الخارج عن الخصومة، فإن تحقق الهدف بتمامه فهذا توفيق من الله جلّ وعلا ، وإن تحققه بعضه ، فما لا يدرك كله لا يترك جله ، وإن لم يتحقق كلية فيكفينا شرف صدق المحاولة ، فعلينا السعي وليس علينا إدراك النجاح.

وعلي الله قصد السبيل

(تم بحمد الله)

قائمة المراجع

أولاً: المؤلفات العامة:

- أحمد محمد مليجي: التعليق على قانون المرافعات، بآراء الفقه وأحكام النقض، الجزء الخامس، المادة 241-301.
- أحمد صدقي محمود: الوجيز في قانون المرافعات، طبعة 2001، قواعد المرافعات في دولة الإمارات، دراسة تحليلية وتطبيقية لقانون الإجراءات المدنية والتجارية الاتحادي رقم 11 لسنة 1992، الطبعة الأولى 1999.
- أحمد أبو الوفاء: المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الخامسة عشرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1990.
- أحمد يسري: أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، دار الفكر الجامعي. دون سنة نشر.
- أحمد السيد صاوي: أثر الأحكام بالنسبة للغير، دار النهضة العربية . دون سنة نشر .
- أحمد محمود جمعة: أصول إجراءات التداعي أمام محاكم مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا، منشأة المعارف بالإسكندرية ، دون سنة نشر .
- السيد خليل هيكل: المرافعات الإدارية، دراسة مقارنة للتشريع المصري وبعض التشريعات العربية ، دون سنة نشر .
- توفيق محمد الرويني: اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، مقال منشور بمجلة هيئة قضايا الدولة ، السنة الرابعة ، يناير ومارس 1960.
- جابر جاد نصار : دائرة توحيد المبادئ بين ضرورة النشأة وقصور التطبيق ، مجلة نادي قضاء مجلس الدولة ، العدد الأول ، يوليو 2005.
- حسني سعد عبد الواحد: تنفيذ الأحكام الإدارية، دراسة نظرية وعملية في كيفية تنفيذ أحكام الإلغاء والتعويض وإيقاف التنفيذ الصادرة ضد الحكومة والهيئات العامة والمحلية، ط 1984.
- حمدي ياسين عكاشة : الأحكام الإدارية في قضاء مجلس الدولة، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الكتاب الثالث، 1997م .

- **حسن السيد بسيوني:** دور القضاء في المنازعة الإدارية ، دراسة تطبيقية مقارنة للنظم القضائية في مصر وفرنسا والجزائر ، الجزء الأول، دار نشر عالم الكتب ، طبعة 1981م .
- **رجب محمود طاجن :** الطعن بطريق التماس إعادة النظر في أحكام القضاء الإداري ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى 2012 م .
- **سنيه أحمد يوسف:** غش الخصوم كسبب لالتماس إعادة النظر، دار الجامعة الجديدة، ط 2002 م
- **سيد أحمد محمود :** الغش الاجرائي ، الغش في التقاضي والتنفيذ، دار النهضة العربية ، دون سنة.
- **سليمان محمد الطماوي :** الوجيز في القضاء الإداري ، طبعة 1997 . دار الفكر العربي القضاء الإداري .قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام ، دار الفكر العربي 1977.
- **عبدالمنعم الشرفاوي:** اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها في قانون المرافعات الجديد ، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول والثاني ، سنة 19، مارس ويونيه 1949.
- **عبد الفتاح السيد :** الوجيز في المرافعات المدنية، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة القاهرة 1924م
- **عزمي عبدالفتاح :** الوسيط في قانون المرافعات الكويتي – قانون القضاء المدني ، الكتاب الثاني ، مؤسسة دار الكتب، الطبعة الثانية 2011/2010 م .
- **عبدالعزیز اللصاصمة:** اعتراض الغير وفق أصول المحاكمات المدنية الأردني وتعديلاته ، 2007م .
- **علي بركات:** الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دراسة في أصول علم القضاء في الفقه الإسلامي وتطورات هذا العلم في التشريعات المعاصرة وتطبيقاته القضائية في الألفية الجديدة ، دار النهضة العربية 2016 م .
- **عبدالعزیز خليل إبراهيم بديوي:** الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، دار الفكر العربي .
- **عزمي عبدالفتاح:** الوسيط في قانون المرافعات الكويتي ، قانون القضاء المدني، الكتاب الثاني، مؤسسة دار الكتب ، الطبعة الثانية 2011/2010 م .
- **عزالدين الدناصوري وحامد عكاز :** التعليق علي قانون المرافعات، الجزء الثاني، الطبعة التاسعة
- **عبد الفتاح مراد:** الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية، سلسلة دراسات القانون العام العربية ، الكتاب الثالث ، دون سنة نشر.

- **فتحي والي** : قانون القضاء المدني اللبناني ، أصول المحاكمات المدنية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية .الوسيط في قانون القضاء المدني ، مطبعة جامعة القاهرة ، الكتاب الجامعي ، 2001 م.
- **فؤاد أحمد عامر**: طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة ، الطبعة الأولى ، دار محمود للنشر والتوزيع 1990 م .
- **محمد العشماوي وعبدالوهاب العشماوي**: قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن ، الجزء الثاني ، دون سنة نشر.
- **محمد ماهر أبو العينين**: الدفوع في نطاق القانون العام ، الدفوع أمام محاكم الطعن في القرار الإداري ، الكتاب الثالث.
- **محمد الشافعي أبو راس**: الطعن في الأحكام الإدارية، دراسة مقارنة عالم الكتب ، طبعة 1981.
- **محمود حلمي** : القضاء الإداري ، قضاء الإلغاء ، القضاء الكامل ، إجراءات التقاضي ، الطبعة الثانية 1977م
- **مصطفى أبو زيد فهمي** : طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة ، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا ، مطبعة جامعة الإسكندرية ، 1956 م .
- **مصطفى الشربيني**: بطلان إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري .
- **وجدي راغب د. عزمي عبدالفتاح**: مبادئ القضاء المدني الكويتي وفقاً لقانون المرافعات الجديد، ط 1، 1984م.
- **نبيل إسماعيل عمر**: الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 2011 م .
- **هادي حسين عبد على الكعبي** ، د. **مروى عبدالجليل السويدي** : الطعن بطريق اعتراض الغير ، دراسة مقارنة ، بحث منشور بمجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة بابل ، العدد الأول ، السنة الخامسة .

ثانياً: رسائل الدكتوراه:

- **أحمد عبداللطيف أبو الوفاء**: الأحكام الصادرة قبل الموضوع في القانون المصري والتشريع المقارن ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول ، دون سنة نشر.
- **أيمن محمد فتحي** : نظرية الاستئناف في القضاء الإداري ، رسالة دكتوراه ، دراسة مقارنة ، عين شمس 2012 م.

- إيهاب صلاح الدين عبدالعزيز موسى: أصله حق الدفاع أمام القضاء الإداري ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ، 2010 م.
- بشندي عبدالعظيم أحمد : حماية الغير في قانون المرافعات ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 1990م - 1409 هـ .
- صلاح أحمد عبدالصديق : نظرية الخصم العارض، دراسة تأصيلية لاتساع نطاق الخصومة من حيث اطرافها ، رسالة دكتوراه عين شمس 1986م .
- صادق يحيى على العري : غش الخصوم كسبب لالتماس إعادة النظر ، في ضوء قانون المرافعات اليمني رقم 40 لسنة 2002م ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 2014 م.
- عبدالحفيظ على الشيمي : طعن الخارج عن الخصومة أمام القضاء الإداري ، دراسة تطبيقية للطعن في الأحكام الصادرة بإلغاء القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة الفرنسي والمصري ، دار النهضة العربية 2004 م.
- عبد المنعم عبدالعزيز جيرة : آثار حكم الإلغاء ، دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي ، رسالة دكتوراه القاهرة ، 1970 م .
- محمود مizar حسن : طعن الخارج عن الخصومة في قضاء مجلس الدولة ، دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2008 م.
- محمد عبدالرحمن : اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر في الدعوى الإدارية ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المعهد العالي للقضاء ، قسم السياسة الشرعية ، شعبة الأنظمة ، 2011 م .
- مصطفى محمد تهامي : إجراءات الخصومة الإدارية ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، 2006 م .

ثالثا : المراجع الفرنسية

- Debbasch، (Ch.). Ricci، (J.-ci.): Contentieux administrative، Dalloz، Edition 2001.
- Pacteau (B.): Contentieux administratif. ، P.U.F ، Edition 2002.

- Guyomar (M.). et seiller, (B.): Contentieux administratif ., Dalloz, Edition2012 .
- Auby, (J.M.) et Drago, (R.) : Contentieux administratif. éd 1984 .
- Gohin (O.):Contentieux administratif, Litec, Edition2002.
- Dubouchet (P.) : La tierce - opposition En droit administratif , R.D.P . 1990 .
- Adm.Dalloz. Chronique.1955 . Heurté, (A.) : La tierce - opposition en droit
- Weil(P.): les effets de l'annulation d'unacte Adm. Pour excès de pouvoir , paris 1952.
- Kritter (j.) : La tierce- opposition En droit administratif these , paris 1935. s.
- Béal (A.): Voies de rétractation et autres voies de recours hors appel et cassation, Jur.Class. Adm., Fasc. 1108, 2013.
- Couchez (G.): procédure civile, 11^{ém} éd, Dalloz, paris1978_ Armand Colin,2000 .

رابعًا: القوانين التي تم الرجوع إليها:

1-قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري.

2- قانون مجلس الدولة المصري.

3-قانون المرافعات الفرنسي.

4- قانون القضاء الإداري الفرنسي